الصلة بين الإسلام والإيمان عند أهل السنة والجماعة

د. عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز السند
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة -كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فالمقدمة فيها أهمية البحث، وفي التمهيد عرض مذاهب أهل السنة إجمالا، الأول منها تضمنه الفصل الأول، وفيه شرح مفصل لمذهب القائلين بأن الإسلام والإيمان سواء، وفي الفصل الثاني شرح مذهب المفرقين بين الإسلام والإيمان، وبيان صفة الفرق عندهم، فالمبحث الأول منه فيه شرح مفصل لقول القائلين بأن الإسلام هو الكلمة والإيمان العمل، والمبحث الثاني قول القائلين بأن الإسلام يجتمع مع الإيمان حال الافتراق، وفي حال الافتراق فالإيمان هو الأعمال الباطنة، والإسلام الأعمال الظاهرة، ثم الفصل الثالث وفيه بسط القول في الصلة بين الإسلام والإيمان من حيث العموم والخصوص، والكشف عن مراتب الدين وطبقات المكلفين، وأن الإحسان أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإسلام، فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنا، ولا كل مسلم مؤمنا، ثم إن الإسلام والإيمان قد يتساويان في العموم والخصوص، ثم ختم البحث بخاتمة فيها أهم نتائجه.

المقدمة :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونصلي ونسلم على خليله من خلقه ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن اتبعهم بإحسان ، أما بعد :

فإن مسائل الإسلام والإيمان مسائل جليلة القدر ، جديرة بصرف الأوقات في تعلمها وتعليمها ، فهي رأس مال المسلم ، وبمعرفة الحق فيها ينجو ويسلم ، وقد تعددت بحمد الله الدراسات والبحوث حول هذه المسائل ، وصنفت في ذلك مصنفات قديما وحديثا.

بيد أن الناظر فيما كُتب يجد أن ثمة مسائل لا تزال نفس الباحث تطمع فيها لمزيد من التحرير والتحقيق ، والجمع والترتيب ، وأحسب أن مسألة الصلة بين الإسلام والإيمان ، وآراء أهل السنة فيها ، هي من تلك المسائل ، وقد رأيت الكتابة في هذا الموضوع ، لأسباب عدة ، من أهمها :

١- الحاجة إلى دراسة تجمع شتات الموضوع ، وتقرب مباحثه.
٢- أن حصول الخلاف بين أهل السنة في بعض المسائل المتعلقة به ، قد يوهم من لا علم عنده أنه خلاف في الأصول ، وهو لا يعدو أن يكون خلافا قريب المعنى ، متفق الأصل ، كما سيأتي بيانه بعون الله تعالى.
٣- أن كثيرا من باحثي هذه المسألة يركز على جهة واحدة من جهاته ، وهي ذكر أقوال أهل السنة في معنى الإسلام والإيمان ، مع أن ثمة جهة ثانية لازمة لها ، وهي شرح الصلة بينهما من حيث العموم والخصوص ، ولها كلام مهم عند الأئمة تجده في ضمن هذا البحث بفضل الله تعالى.
٤- إظهار ما استقر عليه رأي أهل السنة في هذه المسائل الخلافية ؛ درءا لاستمراره ، ودفعا لاستغلاله في إثارة مقالات مهجورة.

هذا بعض ما حدا بي لتحرير هذه الدراسة ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية جعلت

نظام هذا البحث يدور في تمهيد، وثلاثة فصول، ثم خاتمة وفهرس مراجع.

خطة البحث: تمهيد في أقوال أهل السنة في معنى الإسلام والإيمان إجمالا.

الفصل الأول: مذهب القائلين بأن الإسلام هو الإيمان.

الفصل الثاني: مذهب القائلين بأن الإسلام غير الإيمان. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القول بأن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل.

المبحث الثاني: القول بأن الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة.

الفصل الثالث: الصلة بين الإسلام والإيمان عند أهل السنة والجماعة من حيث العموم والخصوص.

الخاتمة، ثم فهرس المراجع.

وقد نهجت في إعداد هذا البحث المنهج التالي:

أولا: عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

ثانيا: تخريج الأحاديث، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت على تخريجها منه، وإلا خرجته من مسند الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربع، فإن لم أجدها فيها وهو قليل خرجته مما تيسر من كتب الأثر.

ثالثا: اقتصرت على ذكر سنة وفاة الأعلام الوارد ذكرهم في هذه الدراسة، كما هو شرط المجلة، ولم أعرف بهم؛ درءا لإطالة البحث.

هذا وقد بذلت الجهد في إعداد هذه الدراسة، والمرجو أن أكون وفقت في تحقيق ما أبتغيه، فإن كان الأمر كذلك، فالفضل لله وحده، وإن كان غير ذلك فمن قصور الباحث وتقصيره، والله يتولى الجميع بحفظه وتوفيقه، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد: في أقوال أهل السنة والجماعة في معنى الإسلام والإيمان إجمالا:

وقع الاختلاف في مسألة الإسلام والإيمان بين أصحاب المقالات على أقوال حكاها شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) في قوله: " الناس في الإيمان والإسلام على ثلاثة أقوال:

فالمرجئة يقولون: الإسلام أفضل، فإنه يدخل فيه الإيمان[١].

وآخرون يقولون: الإيمان والإسلام سواء، وهم المعتزلة والخوارج، وطائفة من أهل الحديث والسنة[٢]، وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم، وليس كذلك.

والقول الثالث: أن الإيمان أكمل وأفضل.

وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة، والتابعين لهم بإحسان "[٣].

وأما أهل السنة والجماعة، فإن مقالتهم في هذه المسألة تعود إلى مذهبين[٤]:

المذهب الأول: أنه لا فرق بين الإسلام والإيمان، بل هما شيء واحد.

المذهب الثاني: أن هناك فرقا بين الإسلام والإيمان.

وهذا المذهب وهو التفريق بين الإسلام والإيمان هو قول أكثر العلماء[٥]، وعليه عامة أهل السنة[٦]، حتى قيل: لا يعلم عن السلف في ذلك خلاف[٧]، وحتى قيل: إنه

---

(١) ومنهم من يرى أنهما سواء، كما سيأتي التنبيه عليه، وبيان الفرق بين القولين في الفصل القادم إن شاء الله.

(٢) سيأتي بعون الله عند عرض قول هذا الفريق من أهل السنة تحرير الفرق بين قولهم وقول الوعيدية.

(٣) الإيمان ٣٩٦- ٣٩٧ (الفتاوى ٧/٤١٤)، وانظر: الإيمان ٢٤٦ (الفتاوى ٧/٢٥٩).

(٤) انظر: جامع العلوم والحكم ١/١٠٧.

(٥) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/١٨٩، وانظر منه ١/١١٩. وجامع العلوم والحكم ١/١٠٧.

(٦) انظر: الإيمان ٣٤٣ (الفتاوى ٧/٣٥٩).

(٧) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/١٢٠، ١٨٩.

مذهب أهل السنة والجماعة[1].

والقول بالتفريق كما يقول الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله: " يتضح بتقرير أصل، وهو أن من الأسماء ما يكون شاملا لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالا على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها.

وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات، والآخر على باقيها.

فهكذا اسم الإسلام والإيمان إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، ودل الآخر على الباقي "[2].

وفي تقرير هذا المعنى يقول الإمام أبو بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ): " وقال كثير منهم – يعني أهل السنة والجماعة - : إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله، إذا ذكر كل اسم على حدته مضموما إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعا أو مفردين[3]، أريد بأحدهما معنى لم يرد بالآخر.

وإذا ذكر أحد الاسمين: شمل الكل وعمهم "[4].

ويقول الخطابي (ت ٣٨٨هـ) رحمه الله: " وهذه المسألة – يعني الفرق بين الإسلام

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ٤/ ٢٣٠.

(٢) جامع العلوم والحكم ١/١٠٥- ١٠٦، وانظر منه ١/١٠٧، وفتح الباري، له ١/١٨٩، وشرح الطحاوية ٢/٤٩٠.

(٣) (جميعا): المؤمنون المسلمون، (مفردين): المؤمن المسلم، والله أعلم.

(٤) رسالة اعتقاد أهل السنة ٤٦، ونقل كلامه مسلما به الحافظ ابن رجب في: جامع العلوم والحكم ١/١٠٦.

والإيمان - مما قد أكثر الناس الكلام فيها، وصنفوا لها صحفا طويلة، والمقدار الذي لابد من ذكره هاهنا على وجه الإيجاز والاختصار:

أن الإيمان والإسلام قد يجتمعان في مواضع، فيقال للمسلم: مؤمن، وللمؤمن: مسلم، ويفترقان في مواضع، فلا يقال لكل مسلم: مؤمن، ويقال لكل مؤمن: مسلم.

فالموضع الذي يتفقان فيه هو أن يستوي الظاهر والباطن، والموضع الذي لا يتفقان فيه هو أن لا يستويا، ويقال له عند ذلك مسلم"[1].

ويقول رحمه الله بعد ذكره للخلاف: " والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا، ولا يطلق على أحد الوجهين[2].

وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنا في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، فإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات، واعتدل القول فيها، ولم يختلف منها شيء "[3].

وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) على ما ذكره الخطابي هذا بأن عامة أهل السنة عليه[4].

---

(١) أعلام الحديث ١/١٦٠- ١٦١.

(٢) سبق له ذكرهما، والأول منهما: أن الإسلام هو الكلمة والإيمان هو العمل، والثاني: أنهما سواء، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

(٣) معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٥/٦١، ونقله عنه البغوي في: شرح السنة ١/١١، والنووي في شرح مسلم ١/٢٠٦، وأشار إليه ابن الصلاح في: صيانة صحيح مسلم ١٣٣، ونقله شيخ الإسلام في الإيمان ٣٤٢- ٣٤٣ (الفتاوى ٧/٣٥٩)، وأشار إليه ابن رجب في جامع العلوم والحكم ١/١٠٦، وقال: " وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده ".

(٤) انظر: الإيمان ٣٤٣ (الفتاوى ٧/٣٥٩)، وجامع العلوم والحكم ١/١٠٦.

وقال عقبه بأسطر: " تفريق النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل[١] وإن اقتضى أن الأعلى هو الإحسان، والإحسان يتضمن الإيمان، والإيمان يتضمن الإسلام، فلا يدل على العكس، ولو قدر أنه دل على التلازم، فهو صريح بأن مسمى هذا ليس مسمى هذا، لكن التحقيق أن الدلالة تختلف بالتجريد والاقتران، كما قد بيناه، ومن فهم هذا انحلت عنه إشكالات كثيرة في كثير من المواضع حاد عنها طوائف، في مسألة الإيمان وغيرها "[٢].

ومما تقدم يتضح أن دلالة الاسم تتنوع بحال الإفراد والاقتران، فإذا أفرد عم، وإذا قرن بغيره خص[٣].

وعليه فإذا جاء اسم الإسلام أو الإيمان حال الإفراد، فهما بمعنى واحد، فالإسلام هو الإيمان، والإيمان هو الإسلام، وإن جاءا حال الاقتران، فعامة أهل السنة كما تقدم على أن بينهما فرقا.

وقد اختلفت أنظار المفرقين بين الإسلام والإيمان في صفة الفرق بينهما[٤]، والملاحظ أن بعض محققي أهل السنة لما تكلم عن هذه المسألة لم يعن بسرد تلك الأقوال أو بعضها، بل اكتفى بذكر قولين مشهورين منها[٥]؛ ولعل مرد ذلك ما ذكره الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) رحمه الله أن المعنى كله متقارب، متفق الأصل، وربما يختلفون في

---

(١) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ له ١/١٤٠ رقم ٥٠، ومسلم ١/ ٢٢٢ رقم ٨، ٩.

(٢) الإيمان ٣٤٤ (الفتاوى ٧/٣٦٠).

(٣) انظر: العبودية، ضمن الفتاوى ١٠/١٧٤.

(٤) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/١١٨

(٥) انظر: معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٥/٦١، والتمهيد ١٥/٥٣- ٥٤، والإيمان ٣٩٦- ٣٩٧ (الفتاوى ٧/٤١٤)، وفتح الباري، لابن رجب ١/١١٨- ١١٩، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٨.

التسمية والألقاب[١].

والقولان المشهوران في التفريق بين الإسلام والإيمان هما:

القول الأول: أن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل.

القول الثاني: أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة.

وإذا أضيف لهما قول القائلين بعدم التفريق صارت أقوال أهل السنة في معنى الإسلام والإيمان تدور في هذه الأقوال الثلاثة، والتي سيتناولها الفصلان القادمان شرحا ومناقشة بعون الله تعالى.

الفصل الأول: مذهب القائلين بأن الإسلام هو الإيمان:

مع أن القول بأن الإسلام والإيمان سواء هو قول الوعيدية من الخوارج والمعتزلة[٢]، وقول لبعض المرجئة[٣]، إلا أنه محكي أيضا عن كثير من أهل السنة، وعن جمهورهم، وعن أكثرهم.

فالحافظ الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) رحمه الله يقول: " وكثير منهم[٤] قالوا: الإسلام والإيمان واحد"[٥].

والحافظ المروزي (ت٣٩٤هـ) رحمه الله ينسبه إلى الجمهور في قوله: " وقالت طائفة ثالثة، وهم الجمهور الأعظم من أهل السنة والجماعة، وأصحاب الحديث: الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافترضه عليهم، هو الإسلام الذي جعله دينا، وارتضاه

---

(١) انظر: التمهيد ١٥/٥٣، ٥٤.

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٥٢، والإيمان ٣٩٦ (الفتاوى ٧/٤١٤)، وراجع: شرح الأصول الخمسة ٧٠٥، ومتشابه القرآن ١٥٠.

(٣) انظر: شرح الطحاوية ٢/٤٨٨- ٤٨٩.

(٤) يعني أهل الحديث أهل السنة والجماعة كما في ص ٣٥ من كتابه.

(٥) اعتقاد أهل السنة ٤٦.

لعباده، ودعاهم إليه"[1].

كذلك حكاه الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) رحمه الله عن أكثر أهل السنة، في قوله: " وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام: جمهور أصحابنا، وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر"[2].

وكان من قبل قد قال: " إلا أن الذي عليه جماعة أهل الفقه النظر: أن الإيمان والإسلام سواء"[3].

ومن القائلين بأنه لا فرق بين الإسلام والإيمان من أهل السنة:

علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)[4]، وابن حبان (ت٢٥٤هـ)[5]، والبخاري (ت٢٥٦هـ)[6]، ومحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ)[7]، وابن منده (ت٣٩٥هـ)[8]، وابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)[9]، وغيرهم[10].

---

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٢٩- ٥٣٠، وانظر: الإيمان ٣٩٦ (الفتاوى ٧/٤١).

(٢) التمهيد ١٥/٥٤.

(٣) التمهيد ١٥/٥٣.

(٤) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/١٢١.

(٥) انظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/٣٧٤- ٣٧٨.

(٦) كما قرره عنه الحافظان ابن رجب وابن حجر. انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/٢٠، ١٢٣، وفتح الباري، لابن حجر ١/١٠٠، ١٤٠، وسيأتي كلام الحافظ ابن رجب قريبا.

(٧) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣١، وقد أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الحافظ المروزي هو الذي بسط الكلام في أن الإسلام والإيمان شيء واحد من أهل السنة والحديث، وأنه لا يعلم لغيره قبله بسطا في هذا. راجع: الإيمان ٣٤٣ (الفتاوى ٧/٣٥٩).

(٨) انظر: الإيمان ١/٣٢١.

(٩) انظر: التمهيد ١٥/٥٣- ٥٤ (٩/٢٥٠ ط المغرب).

(١٠) انظر: الحجة في بيان المحجة ١/٤٥٢، وقال به أيضا ابن حزم. انظر: المحلى ١/٥٩.

وبعد النظر والتتبع لما احتجوا به، فإنه يمكن إدراج مجموع أدلتهم في الحجج التالية:

الحجة الأولى: النصوص التي فيها أن الإسلام هو الدين، وأن الله تعالى رضيه لعباده دينا، وأنه تعالى لا يقبل دينا غيره، وأمثال ذلك.

الحجة الثانية: النصوص التي فسرت الإسلام بما فسرت به الإيمان.

الحجة الثالثة: النصوص التي فيها نفي الإيمان وإثبات الإسلام.

الحجة الرابعة: النصوص التي فيها دخول الفساق في الخطاب بالإيمان.

الحجة الخامسة: الاستدلال باللغة.

هذا ما أمكن الوقوف عليه من حججهم سيقت على وجه الإجمال، وثمت حجج أخرى لا تعدو أن تكون إلزامات تشنيعية ترد من القائلين بعدم التفريق، لكنها لا تصدر من أهل السنة؛ لأنها لا تجري على أصلهم في معنى الإسلام والإيمان، بل على أصول المخالفين لهم في باب الإيمان[1].

والمقصود هنا هو مناقشة حجج القائلين بعدم التفريق من أهل السنة، والكلام مع هؤلاء يدور في ثلاث مقامات:

المقام الأول: في بيان الفرق بين قولهم وقول الوعيدية، والمرجئة.

المقام الثاني: في مناقشة نسبة مذهبهم إلى الجمهور.

المقام الثالث: في تقرير حجتهم، والجواب عنها.

وهذا تفصيل لتلك المقامات بعون الله تعالى:

المقام الأول: ذكر الفارق بين قولهم وبين قول الوعيدية، والمرجئة.

فإن الوعيدية يرون أن من نفي عنه اسم الإيمان، فقد انتفت عنه جميع أجزائه، فلا

(١) انظر بعضا منها مع نقضها في شرح الطحاوية ٢/٤٩١- ٤٩٣، وعمدة القاري ١/١٧٤.

يكون معه شيء من الإيمان والإسلام، فيكون مخلدا في النار[1].

وهذا ما لا يقول به هذا الفريق من أهل السنة، بل عندهم أن من نفي عنه الإيمان، فإنه لا يكون مستكمل الإيمان، بل ترك بعضه، وبقي معه أصله، فصار المراد بنفي الإيمان، أي الإيمان الكامل[2].

وأما من ذهب من المرجئة إلى أن الإسلام هو الإيمان، فهو يرى أن المعنى هو التصديق، وأما الأعمال الظاهرة، فمجرد شعائر الإسلام، ويمكن حصول الإيمان بدونها[3].

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة حتى القائلون بأن الإسلام والإيمان سواء، فإن هؤلاء يرون أن الإسلام والإيمان مسماهما واحد، وهو مرادف للدين[4].

المقام الثاني: مناقشة نسبة قولهم إلى الجمهور.

تقدم أن التفريق بين الإسلام والإيمان هو قول أكثر العلماء، وعليه عامة أهل السنة[5]، وهنا يذكر القائلون بعدم التفريق أنه قول الجمهور، وقد انتقد الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله هذه النسبة، وقال: " فحكاية ابن نصر، وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما – يعني الإسلام والإيمان – غير جيد.

بل قد قيل: إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق، والله أعلم"[6].

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٦٢٤/٢، ٦٣٧، والإيمان ٢٤٤، ٣٩٦، ٤٠٥- ٤٠٦ (الفتاوى ٢٥٧/٧-٢٥٨، ٤١٤، ٤٢٤- ٤٢٥)، وراجع: شرح الأصول الخمسة ٦٦٦، ومتشابه القرآن ٣١٧، ٦٨٢.

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٧٦/٢، وسيأتي مزيد بيان لمذهبهم في ذلك عند شرح الحجة الرابعة.

(٣) انظر: شرح الطحاوية ٤٨٨/٢- ٤٨٩.

(٤) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٣٣/٢، وفتح الباري، لابن رجب ٩١/١، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٦٦٥/٥- ٦٦٦، وسيأتي في أثناء هذا الفصل تقريرهم لذلك.

(٥) راجع ما تقدم في التمهيد.

(٦) فتح الباري. لابن رجب ١٢٠/١، ونحوه في ١٨٩/١.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن مراد القائلين بأن معنى الإسلام هو معنى الإيمان على مجيئهما حال الإفراد، لا الاقتران[1].

وهو توجيه قد يحمل عليه كلام بعض العلماء[2]، لكنه ليس داخلا في محل النزاع، وقد حقق شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله أنه لا نزاع بينهم في أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان.

وأن كل مسلم فلابد أن يكون معه إيمان، وأن المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله وأن كل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم[3].

وأن المؤمن الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مسلما، والمسلم الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مؤمنا، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب فهو مؤمن مسلم.

وأن الإيمان مستلزم للإسلام، وأن الإسلام داخل في الإيمان وبعض منه.

فهذا كله متفق عليه[4]، ثم حصل بينهم نزاع في أن من أطلق عليه الإسلام أطلق

---

(١) انظر: فتح الباري، لابن حجر ١٤١/١، ومعارج القبول ٢٨/٢- ٢٩.

(٢) كالحافظ ابن منده، فمع أن المشهور عنه أنه لا يفرق بين الإسلام والإيمان، إلا أن الناظر في تراجمه في كتابه الإيمان قد يوجه موقفه على ذلك، فإنه عقد في كتابه الإيمان بابا ترجمه بقوله: " ذكر ما يدل على أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإسلام: إقرار باللسان والعمل بالأركان، وأن الإيمان: اعتقاد بالقلب"، واستدل على ذلك بحديث جبريل (الإيمان ١٢٣/١)، فهنا جعل الإسلام هو الظاهر، والإيمان هو الباطن، وهذا ما يقوله جماهير العلماء، ثم عقد ترجمة قال فيها: " ذكر الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمسمى واحد، وأن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافترضه عليهم هو الإسلام الذي جعله الله دينا" إلخ، ثم استدل على مذهبه بما سيأتي نقله عنه أثناء تقرير رأي أصحاب هذا المذهب.

(٣) أي بهذا المعنى، وأما إن أريد بالمسلم العاصي، فليس كل مسلم مؤمن عند جمهور أهل السنة، كما سيأتي شرحه في الفصل الثالث إن شاء الله.

(٤) انظر: الإيمان ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢ (الفتاوى ٣٦٥/٧، ٣٦٦، ٣٦٨).

عليه الإيمان، لكنه نزاع لفظي[١].

وحصل نزاع في أن نفس الإسلام هو نفس الإيمان، وأن مسماهما واحد، فهذا الذي ينازع فيه هؤلاء، وهو الذي لا يعرف عن السلف[٢].

ومنشأ الغلط في نسبة ذلك إلى الجمهور هو أنه لما كان الجمهور الأعظم يقولون إن الإسلام هو الدين كله، وأن الأفعال المأمور بها هي من الإسلام كما هي من الإيمان ظن من رأى ذلك أنهم يجعلونها شيئا واحدا، وليس كذلك، فإن كون الإسلام داخلا في الإيمان لا يلزم منه أن يكون إياه، وإن قيل إنهما متلازمان، فالمتلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا.

ومن قال بذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان[٣].

وإنما قالوا إن مسمى الإسلام والإيمان يكون واحدا في الأحكام الظاهرة فقط، والمراد بالإيمان حينئذ الإيمان الذي علقت به أحكام الدنيا، وهو الإيمان الظاهر، وهو الإسلام، كما في قوله تعالى﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾[٤]، وقوله ﷺ في الجارية: (أعتقها، فإنها مؤمنة)[٥].

المقام الثالث: في عرض حججهم، والجواب عنها.

الحجة الأولى: الاستدلال بالنصوص التي فيها أن الإسلام هو الدين، وأن الله تعالى رضيه لنا دينا، وأنه تعالى لا يقبل دينا غيره، وأمثال ذلك.

---

(١) انظر: الإيمان ٣٤٩ (الفتاوى ٣٦٥/٧)، وهو متعلق بمرتكب الكبيرة، وهل يسمى مؤمنا على الإطلاق كما يسمى مسلما أو لا؟ وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) انظر: الإيمان ٣٤٩ (الفتاوى ٣٦٥/٧).

(٣) انظر: الإيمان ٣٤٩، ٣٥٠ (الفتاوى ٣٦٥/٧، ٣٦٦).

(٤) سورة النساء، الآية ٩٢.

(٥) انظر: الإيمان ٣٩٨ (الفتاوى ٤١٦/٧)، وحديث الجارية رواه مسلم ٢١/٥ رقم ٥٣٧.

لما كان أصحاب هذا القول يرون أن الإسلام والإيمان اسمان لمسمى واحد، وأن الدين مرادف لهما[1]، فإنهم احتجوا بمجموعة من الآيات والأحاديث في هذا المعنى، منها:

قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[2]، وقوله تعالى﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[3]، وقوله تعالى﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[4]، وقوله تعالى﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[5].

ومما استدلوا به حديث جبريل الذي رواه عمر قال: بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ:(الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا)، قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال:(أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: (ما المسؤول عنها بأعلم من السائل)، قال: فأخبرني

(١) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/٩١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٤) سورة المائدة، الآية ٣.

(٥) سورة البينة، الآية ٥.

عن أمارتها؟ قال: (أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان)، ثم انطلق، ثم قال النبي ﷺ: (فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم)[1].

ومن أدلتهم حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: (من القوم، أو من الوفد)؟ قالوا: ربيعة قال: (مرحبا بالقوم غير خزايا، ولا ندامى)، ثم ذكر فيه أنه ﷺ أمرهم بأربع: (أمرهم بالإيمان وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس)[2].

وفي وجه الاحتجاج بهذه النصوص على هذا القول بوّب البخاري (ت٢٥٦هـ) رحمه الله في صحيحه قال: "باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، وبيان النبي ﷺ له، ثم قال: (جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم)، فجعل ذلك كله دينا، وما بين لوفد عبد القيس من الإيمان، وقوله تعالى﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[3]"، ثم ساق حديث جبريل بتمامه، ثم علق عليه بقوله: " فجعل ذلك كله من الإيمان"[4].

قال الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) شارحا: " تبويب البخاري هاهنا، واستدلاله، وتقريره يدل على أنه يرى أن مسمى الإيمان والإسلام واحد، فإنه قرر أن النبي ﷺ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (مع الفتح) كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان ١/١٥٧ رقم ٥٣، ومسلم١/٢٥٦ رقم ٢٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٤) صحيح البخاري، مع فتح الباري، لابن رجب١/١٨٩، ومع فتح الباري، لابن حجر ١/١٤٠.

أجاب جبريل عن سؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان وعلم الساعة، ثم قال: (هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم)، فجعله كله دينا.

والدين هو الإسلام، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[1]، وكذلك قوله ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾[2].

وأكد ذلك بأن في حديث وفد عبد القيس أنهم سألوا النبي ﷺ عن الإيمان، فأجابهم بما أجاب به جبريل عن سؤاله عن الإسلام، فدل على أن الإسلام والإيمان شيء واحد"[3].

وقال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): "فمراده - يعني البخاري - بهذا الكلام: أن النبي ﷺ سمّى جميع ما ذكره في هذا السؤال دينا، والدين هو الإسلام كما أخبر الله بذلك.

وقد أجاب وفد عبد القيس عن سؤالهم عن الإيمان بما أجاب به جبريل عن سؤاله عن الإسلام، فدل على أن الإيمان هو الإسلام، وأنه يدخل في مسماه ما يدخل في مسمى الإسلام"[4].

وهذا الذي فهمه البخاري (ت٢٥٦هـ) رحمه الله من النصوص قرر مثله المروزي (ت٢٩٤هـ) رحمه الله، إذ عنده أن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافترضه عليهم، هو الإسلام الذي جعله دينا، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وأن الله تعالى مدح الإسلام بما مدح به الإيمان، وجعله اسم ثناء وتزكية[5].

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٣) فتح الباري ١/ ١٨٩.

(٤) فتح الباري، له ١/ ١٩١، وانظر: فتح الباري، لابن حجر ١/ ١٤٠.

(٥) انظر: تعظيم قدر الصلاة ١/ ٥٢٩- ٥٣٠.

وبمثل قول المروزي (ت٣٩٤هـ) قال الحافظ ابن منده (ت ٣٩٥هـ) رحمه الله، فقد قال: " ذكر الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافترضه عليهم هو الإسلام الذي جعله الله دينا، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وهو ضد الكفر الذي سخطه ولم يرضه لعباده"، ثم ساق بعض الآيات المتقدمة، ثم قال:

" فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان، وجعله اسم ثناء وتزكية، وأخبر أن من أسلم، فهو على نور من ربه، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه".

ثم قال: " فدل على أن من آمن فهو مسلم، وأن من استحق أحد الاسمين استحق الآخر إذا عمل بالطاعات التي آمن بها"[١].

وقال أصحاب هذا القول[٢]: لو أن الإيمان غير الإسلام، لكان من دان الله بالإيمان غير مقبول منه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[٣].

وقالوا على قوله تعالى﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[٤]، إن الله تعالى ذكر في هذه الآية مجموع هذه الثلاثة، وقال ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾، أي وذلك المذكور دين القيمة؛ لأن الدين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان[٥]، لقوله تعالى﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[٦].

(١) الإيمان، لابن منده ٣٢١/١- ٣٢٢، وكأنه ينقل حرفيا عن المروزي.

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٦٩٥/٢، واعتقاد أهل السنة ٤٦، وشرح الطحاوية ٤٩١/٢- ٤٩٢، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٦٦٥/٥- ٦٦٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٤) سورة البينة، الآية ٥.

(٥) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٣٣/٢، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٦٦٥/٥- ٦٦٦، وفتح الباري، لابن رجب ٩١/١.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٩.

هذا هو ما فهمه هؤلاء الأعلام من هذه النصوص، فاقتضى الأمر بيان المعنى الصحيح لهذه النصوص، وبه ينتقض كل ما تقرر خلافا له.

فإن هذه النصوص المحتج بها كما يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله إنما " تدل على وجوب الإسلام، وأنه دين الله، وأن الله يحبه ويرضاه، وأنه ليس له دين غيره، وهذا كله حق، لكن ليس في هذا ما يدل على أنه هو الإيمان، بل ولا[1] يدل على أنه بمجرد الإسلام يكون الرجل من أهل الجنة،..، فإن الله وعد المؤمنين بالجنة في غير آية، ولم يذكر هذا الوعد باسم الإسلام، وحينئذ فمدحه، وإيجابه، ومحبة الله له تدل على دخوله في الإيمان، وأنه بعض منه، وهذا متفق عليه بين أهل السنة"[2].

ويقول الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) رحمه الله تعالى: " وقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾[3] إخبار منه تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام، وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين حتى ختموا بمحمد ﷺ الذي سد جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد ﷺ، فمن لقي الله بعد بعثة محمد ﷺ بدين على غير شريعته فليس بمتقبل، كما قال تعالى﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾[4]"[5].

وأما ﴿ٱلدِّينَ﴾ في الآية فمعناه كما ذكر الحافظ ابن جرير (ت٣١٠هـ): الطاعة، والذلة، وكذلك الإسلام هو: الانقياد بالتذلل والخشوع.

قال ابن جرير رحمه الله: " فتأويل قوله ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ أن الطاعة التي هي الطاعة عنده هي الطاعة له، وإقرار الألسن والقلوب له بالعبودية والذلة،

---

(١) [ولا] ساقطة من طبعة المكتب الإسلامي، ومستدركة من طبعة الفتاوى ٣٦٨/٧.

(٢) الإيمان ٣٥١- ٣٥٢ (الفتاوى ٣٦٨/٧)، ومثله في: شرح الطحاوية ٤٨٩/٢- ٤٩٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٥) تفسير القرآن العظيم ٣٧٩/١- ٣٨٠.

وانقيادهما له بالطاعة فيما أمر ونهى، وتذللهما له بذلك من غير استكبار عليه، ولا انحراف عنه دون إشراك غيره من خلقه معه في العبودية والألوهية"[1].

ومما تقدم يتبين أن النصوص التي استدلوا بها ليس فيها أي دلالة على أن الإسلام والإيمان معناهما واحد، بل الذي فيها أن الإسلام هو دين الله الذي يحبه ويرضاه، ولا يقبل من أحد دينا سواه، وهذا لا يلزم منه أنه بمعنى الإيمان، والله أعلم.

الحجة الثانية: النصوص التي فسرت الإسلام بما فسرت به الإيمان.

جاء في بعض النصوص تفسير الإسلام بالإيمان، وتفسير الإيمان بالإسلام، ومن تلك النصوص حديث جبريل وحديث وفد عبد القيس[2]، ففي حديث جبريل فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، وبهذا فسر الإيمان في حديث وفد عبد القيس

كذلك جاء في حديث أبي هريرة (الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)[3]، وهذه الشعبة عدت من الإيمان في حديث جبريل.

ففهم أصحاب هذه المقالة من هذا كله وما شابهه أن الإسلام والإيمان سواء.

يقول المروزي (ت٢٩٤هـ) رحمه الله: " والأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ دالة على أن الإيمان والإسلام لا يفترقان؛ لأنه دل على الإيمان بما دل على الإسلام.

قال في حديث عمر لجبريل لما سأله عن الإسلام: (الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله)، وما ذكر مع الشهادتين من الفرائض.

وقال ابن عمر وجرير بن عبد الله عن النبي ﷺ: (بني الإسلام على خمس)[4]، ثم

---

(١) جامع البيان ٢٤٨/٣- ٢٤٩.

(٢) قد تقدم ذكرهما.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان ٦٧/١ رقم ٩، ومسلم ٦٣/١ رقم ٣٥.

(٤) رواه البخاري: كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ (بني الإسلام على خمس) ٦٤/١ رقم ٨، ومسلم ٢٤٧/١ رقم ١٩.

قال في حديث ابن عباس لوفد عبد القيس: (أتدرون ما الإيمان)، فذكر الحديث[١].

وقال في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: (الإيمان بضع وسبعون)[٢]، فسمى الإسلام بما سمى به الإيمان، وسمى الإيمان بما سمى به الإسلام"[٣] ثم استمر رحمه الله في تقرير هذا المعنى.

وقال: " فقد وصف رسول الله ﷺ الإسلام بما وصف به الإيمان، ووصف الإيمان بما وصف به الإسلام"[٤].

هذا ما قرره رحمه الله، وفي كلامه جمل تحتاج إلى مناقشة، وقد تصدى لذلك الحبر ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمة الله عليه، وهنا سياق ما يتعلق منها بموضوعنا:

قول المروزي (ت٢٩٤هـ) رحمه الله: " إن الإيمان والإسلام لا يفترقان"[٥].

تعقبه شيخ الإسلام، فقال: " إن أراد أن الله أوجبهما جميعا، ونهى عن التفريق بينهما، فهذا حق.

وإن أراد أن الله جعل مسمى هذا مسمى هذا، فنصوص الكتاب والسنة تخالف ذلك، وما ذكر قط نصا واحدا يدل على اتفاق المسميين"[٦].

وأما قول المروزي: " إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام، وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان"[٧].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٢/٧١٤- ٧١٥، وانظر مثل هذا الفهم لهذه النصوص في تراجم ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ١/٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٩.

(٤) تعظيم قدر الصلاة ١/٤١٨.

(٥) كرر المروزي رحمه الله هذه الجملة مرتين في كتابه. انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٧١٤، ٥٣٤.

(٦) الإيمان ٣٩٤ (الفتاوى ٧/٤١٢).

(٧) كررها أيضا الشيخ مرتين في كتابه. انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٣، ٧١٤- ٧١٥، ونقله عنه شيخ الإسلام في الإيمان ٣٦٠، وأشار إليه ٣٩١- ٣٩٢ (الفتاوى ٧/٣٧٦، ٤٠٩).

فرده شيخ الإسلام بقوله: " ليس كذلك، فإن الله إنما قال ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[1]، ولم يقل قط: إن الدين عند الله الإيمان، ولكن هذا الدين من الإيمان، وليس إذا كان منه يكون هو إياه، فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله، والعمل تابع لهذا العلم والتصديق، ملازم له، ولا يكون العبد مؤمنا إلا بهما.

وأما الإسلام، فهو عمل محض مع قول، والعلم والتصديق ليس جزء مسماه، لكن يلزمه جنس التصديق، فلا يكون عمل إلا بعلم، لكن لا يستلزم الإيمان المفصل الذي بينه الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾[2]، وقوله ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾[3]، وسائر النصوص التي تنفي الإيمان عمن لم يتصف بما ذكره.

فإن كثيرا من المسلمين مسلم باطنا وظاهرا، ومعه تصديق مجمل، ولم يتصف بهذا الإيمان.

والله تعالى قال ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ ﴾[4]، وقال﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾[5]، ولم يقل: ومن يبتغ غير الإسلام علما ومعرفة وتصديقا وإيمانا، ولا قال: رضيت لكم الإسلام تصديقا وعلما.

فإن الإسلام من جنس الدين والعمل والطاعة والانقياد والخضوع، فمن ابتغى غير الإسلام دينا فلن يقبل منه.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٣) سورة الأنفال، الآية ٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٥) سورة المائدة، الآية ٣.

والإيمان طمأنينة ويقين، أصله علم وتصديق ومعرفة، والدين تابع له، يقال: آمنت بالله، وأسلمت لله.

قال موسى﴿ يَـٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ ﴾(1)، فلو كان مسماهما واحدا كان هذا تكريرا، وكذلك قوله ﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾(2)، كما قال: الصادقين والصابرين والخاشعين، فالمؤمن متصف بهذا كله، لكن هذه الأسماء لا تطابق الإيمان في العموم والخصوص.

وكان النبي ﷺ يقول: (اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت)، كما ثبت في الصحيحين أنه كان يقول ذلك إذا قام من الليل(3).

وثبت في صحيح مسلم وغيره أنه كان يقول في سجوده: (اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت)، وفي الركوع يقول: (لك ركعت، ولك أسلمت، وبك آمنت)(4).

ولما بين النبي ﷺ خاصة كل منهما قال: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه يده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم)(5)، ومعلوم أن السلامة من ظلم الإنسان غير كونه مأمونا على الدم والمال، فإن هذا أعلى، والمأمون يسلم الناس من ظلمه،

---

(1) سورة يونس، الآية ٨٤.

(2) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

(3) رواه البخاري: كتاب التهجد، باب التهجد بالليل وقول الله عز وجل ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ ٣/٥ رقم ١١٢٠، ومسلم ١٧/٦٠ رقم ٢٧١٧.

(٤) مسلم ٦/٨٥- ٨٦ رقم ٧٧١.

(٥) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ١/٦٩ رقم ١٠، ومسلم ٢/١٤ رقم ٤١.

وليس من سلموا من ظلمه يكون مأمونا عندهم"[(١)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: " وأما قول من سوى بين الإسلام والإيمان، وقال: إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام، وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان، فليس كذلك.

فإن الله ورسوله قد فسر الإيمان بأنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبين أيضا أن العمل بما أمر به يدخل في الإيمان، ولم يسم الله الإيمان بملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت إسلاما، بل إنما سمى الإسلام: الاستسلام له بقلبه وقصده وإخلاص الدين والعمل بما أمر به، كالصلاة والزكاة خالصا لوجهه، فهذا هو الذي سماه الله إسلاما، وجعله دينا، وقال﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[(٢)]، ولم يدخل فيما خص به الإيمان، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، بل ولا أعمال القلوب، مثل حب الله ورسوله ونحو ذلك، فإن هذه جعلها من الإيمان، والمسلم المؤمن يتصف بها، وليس إذا اتصف بها المسلم المؤمن يلزم أن تكون من الإسلام، بل هي من الإيمان، والإسلام فرض، والإيمان فرض، والإسلام داخل فيه، فمن أتى بالإيمان الذي أمر به، فلابد أن يكون قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبة، ومن أتى بما سمي إسلاما لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا بدليل منفصل، كما علم أن من أثنى الله عليه بالإسلام من الأنبياء وأتباعهم إلى الحواريين كلهم كانوا مؤمنين، كما كانوا مسلمين، كما قال الحواريون ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾[(٣)]، وقال ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾[(٤)]،

---

(١) الإيمان ٣٦٠- ٣٦٢ (الفتاوى ٧/٣٧٧- ٣٧٨).

(٢) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٥٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١١.

ولهذا أمرنا الله بهذا وبهذا في خطاب واحد، كما قال ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1].

وقال في الآية الأخرى ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾[2]، وهذا يقتضي أن كل من دان بغير دين الإسلام فعمله مردود، وهو خاسر في الآخرة، فيقتضي وجوب دين الإسلام، وبطلان ما سواه، لا يقتضي أن مسمى الدين هو مسمى الإيمان، بل أمرنا أن نقول ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[3]، وأمرنا أن نقول ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[4]، فأمرنا باثنين، فكيف نجعلهما واحدا؟ "[5].

الحجة الثالثة: النصوص التي فيها إثبات الإسلام ونفي الإيمان.

مما ورد في هذا المعنى قوله تعالى ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[6]، وقوله تعالى، وقوله تعالى ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[7].

وفي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رجالا ولم يعط رجلا منهم شيئا، فقلت: يا رسول الله: أعطيت فلانا وفلانا ولم تعط فلانا وهو

---

(١) سورة البقرة، الآيتان ١٣٦ - ١٣٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٦، وسورة آل عمران، الآية ٨٤.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٦، وسورة آل عمران، الآية ٨٤.

(٥) الإيمان ٣٩١ - ٣٩٣ (الفتاوى ٧/٤٠٩ - ٤١١).

(٦) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٧) سورة الذاريات، الآيتان ٣٥ - ٣٦.

مؤمن؟ فقال رسول الله ﷺ: (أو مسلم)؟ أعادها ثلاثا، والنبي ﷺ: يقول (أو مسلم)، ثم قال: (إني لأعطي رجالا، وأمنع آخرين هم أحب إلي منهم؛ مخافة أن يكبوا على وجوههم في النار)[1].

وعن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: (أسلم الناس، وآمن عمرو بن العاص)[2].

وهذه النصوص مع أن ظاهرها حجة للمفرقين بين الإسلام والإيمان[3]، إلا أن أصحاب هذا المذهب جعلوها حجة لهم، وقالوا: إن الإسلام المقبول هو الإيمان، وكل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن، إذا كان مسلما في الباطن، والذين نفي عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، إنما أسلموا ظاهرا لا باطنا، فهم لم يكونوا مسلمين في الباطن، ولا مؤمنين[4].

وقالوا إن التسمي بالإسلام يأتي على وجهين[5]:

أحدهما: إسلام خضوع واستسلام، تدينا وإخلاصا لله.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ١/٩٩- ١٠٠ رقم ٢٧، ومسلم ٢/٢٣٧- ٢٣٨ رقم ١٥٠.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ٢٨/٦٢٩ رقم ١٧٤١٣، والترمذي في الجامع: ٩/٣٧٠ رقم ٣٨٤٣، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/٥١٠- ٥١١ رقم٥٦٥.

(٣) وهذا مما يعلمه أصحاب هذا المذهب. انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥١٠.

(٤) انظر في تقرير هذا الفهم لهذه النصوص، ومن قال به: الإيمان الأوسط ٧/٤٧٥ (٣٠٨ ط ابن الجوزي)، وفتح الباري، لابن رجب ١/١١٦، وممن اختار هذا القول من المفسرين: البغوي في معالم التنزيل ٤/٢١٢، وابن وهب في الواضح في تفسير القرآن الكريم ٢/٣٣٣، وابن أبي زمنين في تفسير القرآن العزيز ٢/٧٦، وابن الجوزي في زاد المسير ٧/٤٧٦، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٢٧، والألوسي في روح البيان ٢٦/٤٤٤، وينبه على أنه لا تلازم بين القول بأن إسلام هؤلاء إسلام نفاق، والقول بأن الإيمان والإيمان سواء، فقد تفسر الآية بذلك، مع أن المفسر لا يقول بالتسوية بين الإسلام والإيمان، انظر: أضواء البيان ٧/٢٧٨، ٦٧٣.

(٥) انظر: صحيح البخاري، مع الفتح، لابن رجب ١/١١٦، وتعظيم قدر الصلاة ٢/٥٥٣- ٥٥٤.

والثاني: إسلام خضوع واستسلام، خوفا وتقية.

فالإسلام المثبت في هذه النصوص هو الثاني، وهو الاستسلام خوف القتل والسبي، فهو من جنس إسلام المنافقين، لا يثابون عليه[١].

وقد فسروا قوله تعالى ﴿ قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾[٢] بأن معناه: انقدنا بظواهرنا، واستسلمنا بالألسنة والجوارح، فهم منافقون على الحقيقة؛ لأنهم مسلمون في الظاهر، كفار في الباطن، ولم يدخل إلى قلوبهم شيء من الإيمان[٣].

قال البخاري (ت٢٥٦هـ) في صحيحه: " باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل، لقوله تعالى﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ .فإذا كان على الحقيقة، فهو على قوله جل ذكره﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٤]"[٥].

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ) شارحا: " معنى هذا الكلام: أن الإسلام يطلق باعتبارين:

أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي، وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٦]، وقال﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[٧].

---

(١) انظر: الإيمان ٢٢٦- ٢٢٧ (الفتاوى ٢٣٩/٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١٢١/١.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي)، وشرح الطحاوية ٤٩٠/٢، وأضواء البيان ٦٣٧/٧.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجر ٩٩/١، ومع فتح الباري لابن رجب ١١٦/١.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٧) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

والثاني: باعتبار الاستسلام ظاهرا، مع عدم إسلام الباطن إذا وقع خوفا، كإسلام المنافقين.

واستدل بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[1]، وحمله على الاستسلام خوفا وتقية"[2].

ويقول المروزي (ت٢٩٤هـ) رحمه الله على آيات الحجرات، وحديث سعد:

" ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[3]، يريد: ولم يدخل الإيمان في قلوبكم، نظير قوله ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾[4]، يريد: لم يلحقوا بهم.

وغير جائز أن يخبر الله عن من أتى بالإسلام الذي هو دين الله الذي لا يقبل دينا غيره، ولا يقبل عملا إلا به، أن الإيمان لم يدخل قلبه، لأن من لم يدخل الإيمان في قلبه، هو[5] كافر بالله، فكيف يكون كافرا بالله، مسلما لله ؟ هذا من المحال الذي لا يجوز أن يكون.

فثبت بما ذكرنا أن قوله ﴿أَسْلَمْنَا﴾ إنما هو استسلمنا للناس، مخافة السبي والقتل"

ثم ذكر بإسناده قول مجاهد (ت١٠٠هـ) رحمه الله في الآية، وهو: استسلمنا خوف السبي والقتل، ثم قال:

" فإذا ثبت بالدليل الذي ذكرنا أن الله لم يأمرهم أن يقولوا ﴿أَسْلَمْنَا﴾ يريد الإسلام الذي اصطفاه وارتضاه الذي هو خضوع لله بالطاعة، تصديقا به، وإخلاصا له،

---

(١) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٢) فتح الباري ١/١١٦، وبمعناه في: فتح الباري، لابن حجر ١/١٠٠.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٤) سورة الجمعة، الآية ٣.

(٥) في ط مكتبة الدار(٢/٥٥٤) ودار الكتب العلمية (١٨١): [وهو]. ولعل الصواب ما أثبت.

فكذلك قول النبي ﷺ لسعد: (أو مسلم)[1] إنما أراد الإسلام الذي هو استسلام من مخافة النبي ﷺ والمسلمين، وذلك إسلام المنافقين، وليس بإسلام المؤمنين "[2].

وفي قوله تعالى ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[3].

علّق عليه المروزي بقوله: " فدل ذلك على أن الإسلام هو الإيمان"[4].

وقال ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) رحمه الله: " وأما قوله جل وعز: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾[5]، فأسلمنا هنا بمعنى: استسلمنا مخافة السنان والقتل "[6].

وأما قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾[7]، فوجه احتجاجهم بها ذكره الخطابي (ت٣٨٨هـ) رحمه الله في قوله: " فدل ذلك على أن المسلمين هم المؤمنون، إذ كان الله سبحانه قد وعد أن يخلص المؤمنين من قوم لوط، وأن يخرجهم من بين ظهراني من وجب عليه العذاب منهم، ثم أخبر أنه قد فعل ذلك بمن وجده فيهم من المسلمين إنجازا للموعد، فدل الإسلام على الإيمان، فثبت أن معناهما واحد، وأن المسلمين هم المؤمنون"[8].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٥٤- ٥٥٥.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٧.

(٤) تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣١، وانظر: اعتقاد أهل السنة ٤٧.

(٥) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٦) التمهيد ١٥/٥٠.

(٧) سورة الذاريات، الآيتان ٣٥- ٣٦.

(٨) معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٥/٦١، وانظر في احتجاجهم بالآية: اعتقاد أهل السنة ٤٦، والتمهيد ١٥/٥٠، ٥٣- ٥٤، وتفسير القرآن العظيم ٤/٢٤٩، وشرح الطحاوية ٢/٤٩٣، والرسالة الوافية ١٨٠.

وحمل علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) رحمه الله حديث سعد على أنه من باب المزاح من النبي ﷺ، فإنه كان يمزح ولا يقول إلا حقا، فأوهم سعدا أنه ليس بمؤمن، بل مسلم، وهما بمعنى واحد، كما يقول لرجل يمازحه وهو يدعي أنه أخ لرجل فيقول: إنما أنت ابن أبيه، أو ابن أمه، وما أشبه ذلك، مما يوهم الفرق، والمعنى واحد[١].

وكما ترى أن عمدة هؤلاء هو حملهم الإسلام في هذه النصوص على إسلام النفاق، لا الطاعة، وهذا مما نازعهم فيه أكثر أهل الحديث[٢]، والجمهور من السلف والخلف[٣]، وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق[٤]، وقالوا: " إن هؤلاء الذين وصفوا بالإسلام دون الإيمان قد لا يكونون كفارا في الباطن، بل معهم بعض الإسلام المقبول الذي يخرجهم من الكفر والنفاق، ويثابون عليه.

ويقولون: الإسلام أوسع من الإيمان، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا[٥]"[٦].

فهذا الإسلام الذي نفي عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم هو إسلام يثابون عليه، ويخرجهم من الكفر والنفاق[٧]، وأهله "لم يكونوا منافقين، بل كانوا دخلوا في الإسلام، ولما يدخل الإيمان في قلوبهم، فيثيبهم الله على الطاعة، ويعاقبهم على

---

(١) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١٢١/١، وعزاه إلى العلل، لابن المديني، وقد طالعت المطبوع من كتاب العلل، فلم أجده.

(٢) انظر: شرح حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ٢٦، وجامع المسائل ٢٤٣/٥.

(٣) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي).

(٤) انظر: الإيمان ٢٢٥ (الفتاوى ٢٣٨/٧).

(٥) سيأتي بإذن الله تعالى تبيان مرادهم بذلك في الفصل الثالث.

(٦) الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي).

(٧) انظر: الإيمان ٢٢٥ (الفتاوى ٢٣٨/٧)، وهذا القول هو اختيار ابن جرير رحمه الله. راجع: جامع البيان ١٦٤/٢٦.

المعصية"[١].

فهم" ليسوا بكفار ولا منافقين، بل لم يبلغوا حقيقة الإيمان وكماله، فنفى عنهم كمال الإيمان الواجب، وإن كانوا يدخلون في الإيمان"[٢].

" فهؤلاء مسلمون، وليسوا بمؤمنين؛ لأنهم ليسوا ممن باشر الإيمان قلبه، فذاق حلاوته وطعمه"[٣].

وهذا القول هو الذي نصره جماعة من المحققين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)[٤]، والإمام المحقق ابن القيم (ت٧٥١هـ)[٥]، والحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)[٦]، والعلامة ابن أبي العز (ت٧٩٢هـ)[٧]، وأجابوا عن الاستدلال بآية الحجرات من وجوه عدة:

الوجه الأول: " أن القوم لم يقولوا﴿ أَسْلَمْنَا ﴾[٨]، بل قالوا ﴿ ءَامَنَّا ﴾[٩]، والله أمرهم أن يقولوا﴿ أَسْلَمْنَا ﴾، ثم ذكر تسميتهم بالإسلام، فقال ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[١٠] في قولكم ﴿ ءَامَنَّا ﴾، ولو كان الإسلام هو الإيمان لم يحتج

---

(١) شرح حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ٢٦. وجامع المسائل ٥/٢٤٣.

(٢) الفتاوى ٢٨/٤٤.

(٣) مدارج السالكين ٣/٩٦.

(٤) راجع: الإيمان ٢٢٩- ٢٣٩ (الفتاوى ٧/٢٤٢- ٢٥٣)، والإيمان الأوسط ٧/٤٧٧- ٤٧٩ (٣١١- ٣١٣ ط ابن الجوزي)، والفتاوى ٢٨/٤٤.

(٥) راجع: بدائع الفوائد ٤/١٣٢٥- ١٣٢٦ (٤/١٧ ط القديمة). ومدارج السالكين ٣/٩٥- ٩٦.

(٦) راجع: تفسير القرآن العظيم ٤/٢٣٠- ٢٣١.

(٧) راجع: شرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٨) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٩) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(١٠) سورة الحجرات، الآية ١٧.

أن يقول ﴿إن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾، فإنهم صادقون في قولهم ﴿أَسْلَمْنَا﴾، مع أنهم لم يقولوا، ولكن الله قال ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ ۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَـٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾، أي: يمنون عليك ما فعلوه من الإسلام، فالله تعالى سمى فعلهم إسلاما، وليس في ذلك ما يدل على أنهم سموه إسلاما، وإنما قالوا ﴿ءَامَنَّا﴾، ثم أخبر أن المنة تقع بالهداية إلى الإيمان، فأما الإسلام الذي لا إيمان معه، فكان الناس يفعلونه خوفا من السيف، فلا منة بفعله، وإذا لم يمن الله عليهم بالإيمان كان ذلك كإسلام المنافقين، فلا يقبله الله منهم، فأما إذا كانوا صادقين في قولهم ﴿ءَامَنَّا﴾، فالله هو المانّ عليهم بهذا الإيمان، وما يدخل فيه من الإسلام، وهو سبحانه نفى عنهم الإيمان أولا، وهنا علق منة الله عليهم به على صدقهم، فدل على جواز صدقهم"[1].

الوجه الثاني: أن الله تعالى قال ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾[2]، ومعنى ﴿يَلِتْكُم﴾ أي ينقصكم[3]، فالمراد أنهم إذا أطاعوا الله ورسوله مع هذا الإسلام آجرهم الله على هذه الطاعة، ولو كانوا منافقين لما نفعتهم طاعتهم حتى يؤمنوا، لأن المنافق عمله حابط في الآخرة، فلا تنفعه الطاعة[4].

الوجه الثالث: أنه تعالى وصفهم بخلاف صفات المنافقين، فإن المنافقين وصفهم بكفر في قلوبهم، وأنهم يبطنون خلاف ما يظهرون، وبالكذب، وغير ذلك، وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك[5].

---

(١) الإيمان ٣٥٩- ٣٦٠ (الفتاوى ٣٧٦/٧).

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) انظر: جامع البيان ١٦٤/٢٦، وتفسير القرآن العظيم ٢٣١/٤.

(٤) انظر: الإيمان ٢٢٩ (الفتاوى ٢٤٢/٧)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٧/٧ (٣١١- ٣١٢ ط ابن الجوزي)، وبدائع الفوائد ١٣٢٥/٤- ١٣٢٦. ومدارج السالكين ٩٦/٣، وشرح الطحاوية ٤٩١/٢.

(٥) انظر: الإيمان ٢٢٩ (الفتاوى ٢٤٢/٧).

بل إن السورة نفسها في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين[1].

الوجه الرابع: أن الله تعالى قال ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾[2]، وقال ﴿أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾[3]، ولا تنافي بين ذلك، فإن نفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين، فقد قال تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[4].

ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك يكون منافقا، بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب، فنفي عنه كمال الإيمان الواجب، وإن كان مسلما معه من الإيمان ما يثاب عليه، والله قد امتن عليهم بهدايتهم إلى الإسلام الذي هو متضمن لمطلق الإيمان، وإن لم يبلغوا حقيقة الإيمان وكماله[5].

الوجه الخامس: أن الله تعالى أثبت لهم إسلاما، ونهاهم أن يمنوا به على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو لم يكن إسلاما صحيحا لكذبهم كما كذب المنافقون في قولهم ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[6] [7].

---

(١) انظر: شرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٧.

(٤) سورة الأنفال، الآيات ٢- ٤.

(٥) انظر: الإيمان ٢٣٠، ٢٣١ (الفتاوى ٧/٢٤٢، ٢٤٤)، وبدائع الفوائد ٤/١٣٢٦، والفتاوى ٢٨/٤٤، وتفسير القرآن العظيم ٤/٢٣١، وشرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٦) سورة المنافقون، الآية ١.

(٧) انظر: بدائع الفوائد ٤/١٣٢٦، وتفسير القرآن العظيم ٤/٢٣٠، وشرح الطحاوية ٢/٤٩١.

الوجه السادس: أن سياق الآية يدل على أن الله تعالى ذمهم ؛ لكونهم منوا بإسلامهم لجهلهم وجفائهم، فأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به، ولو لم يكن في قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلمون الله بدينهم، فإن الإسلام ظاهر يعرفه كل أحد، وسياق الآية يدل على أن الذي أخبروا به الله هو ما ذكره الله عنهم من قولهم ﴿ ءَامَنَّا ﴾، فإنهم أخبروا عما في قلوبهم[1].

الوجه السابع: أن الحرف ﴿ وَلَمَّا ﴾ ينفى به ما يقرب حصوله ويحصل غالبا[2]، وما ينتظر ويكون حصوله مترقبا[3]، ولما قرب وجوده وانتظر وجوده ولم يوجد بعد[4]، فهم لما قالوا﴿ ءَامَنَّا ﴾ قيل لهم لم تؤمنوا بعد، بل الإيمان مرجو منتظر منهم[5].

الوجه الثامن: أن الله تعالى أمرهم أو أذن لهم أن يقولوا أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك[6].

الوجه التاسع: أنه تعالى نفى دخول الإيمان في قلوبهم، ولم ينف دخول الإسلام في قلوبهم، ولو كانوا منافقين، لنفى عنهم الإسلام، كما نفى عنهم الإيمان[7].

والخلاصة أن الإيمان المنفي في آية الحجرات هو الإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان[8]، وأن الإسلام المثبت هو إسلام يثابون عليه، ولا يعني تفسير من فسر الآية من السلف

---

(١) انظر: الإيمان ٢٣٢ (الفتاوى ٧/٢٤٥)، وبدائع الفوائد ٤/١٣٢٥.

(٢) انظر: الإيمان ٢٣٢ (الفتاوى ٧/٢٤٦).

(٣) انظر: الإيمان ٢٣٨ (الفتاوى ٧/٢٥٢).

(٤) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٧٧ (٣١١ ط ابن الجوزي).

(٥) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٧٧ (٣١١ ط ابن الجوزي).

(٦) انظر: بدائع الفوائد ٤/١٣٢٦، وشرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٧) انظر: بدائع الفوائد ٤/١٣٢٥.

(٨) انظر: الإيمان ٢٣٠ (الفتاوى ٧/٢٤٣)، وبدائع الفوائد ٤/١٣٢٥، ١٣٢٦، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٧٨ (٣١٣ ط ابن الجوزي).

بأنهم أسلموا خوف القتل والسبي أنه يقول بالتسوية بين الإسلام والإيمان، فإن هذا التفسير يمكن توجيهه بأنهم لا يعنون أنهم كانوا من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، بل كان إسلامهم كإسلام غير المهاجرين والأنصار الذين أسلموا رغبة ورهبة، كالطلقاء من قريش بعد أن قهرهم النبي ﷺ، وإسلام المؤلفة قلوبهم من هؤلاء ومن أهل نجد، وليس كل من أسلم لرغبة أو رهبة كان من المنافقين الذين هم الدرك الأسفل من النار، بل يدخلون في الإسلام والطاعة، وليس في قلوبهم، تكذيب ومعاداة للرسول ﷺ، ولا استنارة قلوبهم بنور الإيمان ولا استبصروا فيه، وهؤلاء قد يحسن إسلام أحدهم، فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء، وقد يبقى من فساق الملة، ومنهم من يصير منافقا مرتابا[1].

وأما الاستدلال بقوله تعالى ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[2] على التسوية بين الإسلام والإيمان، فعنه جوابان:

الجواب الأول: أن الوصف بالإيمان يقع على أهل البيت الناجين، وليس فيهم امرأة لوط، والوصف بالإسلام يقع على أهل البيت المخرجين، وفيهم امرأة لوط؛ لأنها كانت مسلمة في الظاهر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): " الله تعالى أخبر أنه أخرج من كان فيها مؤمنا، وأنه لم يجد غير بيت من المسلمين.

وذلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب، وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه، وفي الباطن مع قومها على دينهم خائنة لزوجها تدل قومها على أضيافه، كما قال تعالى فيها ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ

(١) انظر: الإيمان ٢٣٧- ٢٣٨ (الفتاوى ٢٥١/٧- ٢٥٢)، والفتاوى ٤٦١/٢٨.

(٢) سورة الذاريات، الآيتان ٣٥- ٣٦.

﴿عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾[1]، وكانت خيانتهما له في الدين لا في الفراش، فإنه ما بغت امرأة نبي قط...

والمقصود أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة، ولم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل في قوله تعالى ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وكانت من أهل البيت المسلمين، وممن وجد فيه، ولهذا قال تعالى ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخبر في الوجود"[2].

ويقول الإمام ابن القيم (ت٧٥١هـ) رحمه الله: " ففرق بين الإسلام والإيمان هنا لسر اقتضاه الكلام، فإن الإخراج هنا عبارة عن النجاة، فهو إخراج نجاة من العذاب، ولا ريب أن هذا مختص بالمؤمنين المتبعين للرسل ظاهرا وباطنا.

وقوله تعالى ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ لما كان الموجودون من المخرجين أوقع الإسلام عليهم؛ لأن امرأة لوط كانت من أهل هذا البيت، وهي مسلمة في الظاهر، فكانت في البيت الموجودين، لا في القوم الناجين، وقد أخبر سبحانه عن خيانة امرأة لوط، وخيانتها أنها كانت تدل قومها على أضيافه وقلبها معهم، وليست خيانة فاحشة، فكانت من أهل البيت المسلمين ظاهرا، وليس من المؤمنين الناجين"[3].

الجواب الثاني: أن الله تعالى وصفهم بالإيمان والإسلام جميعا؛ لأنه ما من مؤمن إلا وهو مسلم[4]، وهذا من المتفق عليه، وإنما النزاع في العكس[5]، وعليه فالآية

---

(١) سورة التحريم، الآية ١٠.

(٢) الإيمان الأوسط، ضمن الفتاوى ٤٧٢/٧ (٣٠٤- ٣٠٥ ط ابن الجوزي).

(٣) الرسالة التبوكية، ضمن مجموع الرسائل ٨٢- ٨٣.

(٤) انظر: معالم التنزيل (تفسير البغوي) ٢٣٢/٤، والجامع لأحكام القرآن ٣٣/١٧.

(٥) تقدم تقرير ذلك أول الفصل.

وصفت هؤلاء بالأول، وهذا مسلم به، ولا يلزم منه وصفهم بعكسه.

يقول الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) رحمه الله بعد ذكره استدلال غير المفرقين بالآية قال: " وهذا استدلال ضعيف؛ لأن هؤلاء كانوا قوما مؤمنين، وعندنا أن كل مؤمن مسلم، ولا ينعكس، فاتفق الاسمان هاهنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كل حال"[١].

ويقول ابن أبي العز (ت٧٩٢هـ) رحمه الله بقوله: " لا حجة فيه، لأن البيت المخرج كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما"[٢].

وأما القول بأن نهي النبي ﷺ لسعد رضي الله عنه عن الشهادة للرجل بالإيمان أنه من باب المزاح، فهذا كما يقول الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله: " تعسف شديد، والظاهر والله أعلم أن النبي ﷺ زجر سعدا عن الشهادة بالإيمان؛ لأن الإيمان باطن في القلب، لا اطلاع للعبد عليه، فالشهادة به شهادة على ظن، فلا ينبغي بذلك، كما قال: (إن كنت مادحا لا محالة، فقل: أحسب فلانا كذا، ولا أزكي على الله أحدا)[٣]، وأمره أن يشهد بالإسلام؛ لأنه أمر مطلع عليه، كما في المسند عن أنس مرفوعا: (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)[٤] "[٥].

الحجة الرابعة: النصوص التي فيها دخول الفساق في الخطاب بالإيمان.

قالوا أصحاب هذا المذهب: " الإسلام هو الإيمان، وكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، ومن جعل الفساق غير مؤمنين لزم أن لا يجعلهم داخلين في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

(١) تفسير القرآن العظيم ٢٤٩/٤.

(٢) شرح الطحاوية ٤٩٣/٢.

(٣) رواه البخاري: كتاب الشهادات، باب إذا زكى رجل رجلا كفاه ٣٢٤/٥ رقم ٢٦٦٢، ومسلم ١٧١/١٨ رقم ٣٠٠٠.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٧٤/١٩ رقم ١٢٣٨١، وابن أبي شيبة في الإيمان ١٨ رقم ٦.

(٥) فتح الباري ١٢٢/١.

تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1]، وفي قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[2]، وأمثال ذلك، فإنهم إنما دعوا باسم الإيمان لا باسم الإسلام، فمن لم يكن مؤمنا لم يدخل في ذلك"[3].

ولما كان في بعض النصوص نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة أجابوا عن ذلك كما يقرره المروزي (ت٢٩٤هـ) بأن اسم المؤمن يطلق على وجهين[4]:

الأول: اسم بالخروج من ملل الكفر، والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجبها الله على المؤمنين، ويجري عليه الأحكام، والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين.

فهؤلاء لزمهم اسم الإيمان بدخولهم في الإسلام بالإقرار، والتصديق، والخروج من ملل الكفر.

والثاني: اسم يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية يجب به دخول الجنة، والفوز من النار.

فهؤلاء الذين زكاهم الله، وأثنى عليهم، ووعدهم الجنة هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب المعاصي والكبائر.

وخلاصة هذه الحجة أن اسم الإيمان لازم لكل من دخل في الخطاب بالإيمان، فهو مسلم مؤمن، اسما وحكما، وإن كان من أهل الكبائر[5].

---

(١) سورة النساء، الآية ٤٣، وسورة المائدة، الآية ٦.

(٢) سورة الجمعة، الآية ٩.

(٣) الإيمان ٢٢٧ (الفتاوى ٧/٢٤٠)، وانظر: الإيمان ٣٩٥ (الفتاوى ٧/ ٤١٣)، وفي تقرير هذه الحجة انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٥- ٥٥٢، ٥٧٦- ٥٧٨.

(٤) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٦٧.

(٥) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٤- ٥٣٥، ٥٤٢، ٥٧٦- ٥٧٨.

وأما الإيمان المنفي عن هؤلاء فهو الإيمان الكامل، فمعنى نفي الإيمان أي ليس بمؤمن كامل الإيمان[1].

ويقول المروزي (ت٣٩٤هـ) تقوية لمذهبه: " من ترك من ذلك - يعني فرائض الله - شيئا، فلن يزول عنه اسم الإيمان، ولا الإسلام، إلا أنه نقص من غيره في الإسلام والإيمان، من غير نقصان من الإقرار بأن الله وما قال حق، وصدق لا كذب، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم لله، وخضوع للهيبة والجلال[2]، والطاعة للمصدق به وهو الله، فمن ذلك يكون النقصان، لا من إقرارهم بأن الله حق، وما قاله صدق"[3].

وقد أورد هذه الحجة شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، ثم أجاب عنها بقوله:

" وجواب هذا أن يقال: الذين قالوا من السلف إنهم خرجوا من الإيمان إلى الإسلام لم يقولوا: إنه لم يبق معهم من الإيمان شيء، بل هذا قول الخوارج والمعتزلة.

وأهل السنة الذين قالوا هذا يقولون: الفساق يخرجون من النار بالشفاعة، وإن معهم إيمانا يخرجون به من النار، لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان، لأن الإيمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه الثواب ودخول الجنة، وهؤلاء ليسوا من أهله.

وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان، لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل في الإيمان وإن لم يستكمله، فإنه إنما خوطب ليفعل تمام الإيمان، فكيف يكون قد أتمه قبل الخطاب، وإلا كنا قد تبينا أن هذا المأمور من الإيمان قبل الخطاب، وإنما صار من الإيمان بعد أن أمروا به.

فالخطاب ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾، غير قوله ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٤٢/٢، ٥٧٦، ٥٨٩، ٥٩٠، ٦١٢.

(٢) جملة (تعظيم لله، وخضوع للهيبة والجلال) تحرفت في ط مكتبة الدار (٥٣٥/٢)، وط دار الكتب العلمية (١٧٣) إلى (تعظيم للقدر، خضوع للهيبة والجلال)، والتصويب من الإيمان، لشيخ الإسلام.

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٥٣٤/٢- ٥٣٥.

ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾[1]، ونظائره، فإن الخطاب بـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ يدخل فيه من أظهر الإيمان، وإن كان منافقا في الباطن يدخل فيه في الظاهر، فكيف لا يدخل فيه من لم يكن منافقا، وإن لم يكن من المؤمنين حقا ؟

وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حقا يقال فيه: مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟

هذا هو الذي تنازعوا فيه، فقيل: يقال مسلم، ولا يقال مؤمن، وقيل: بل يقال مؤمن.

والتحقيق أن يقال: مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق"[2].

وأما قول المروزي (ت٣٩٤هـ) رحمه الله إن "من ترك من ذلك - يعني فرائض الله - شيئا، فلن يزول عنه اسم الإيمان، ولا الإسلام، إلا أنه نقص من غيره في الإسلام والإيمان، من غير نقصان من الإقرار بأن الله وما قال حق، وصدق لا كذب، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم لله، وخضوع للهيبة والجلال، والطاعة للمصدق به وهو الله، فمن ذلك يكون النقصان، لا من إقرارهم بأن الله حق، وما قاله صدق"[3].

فقد تعقبه شيخ الإسلام بقوله: "إن أريد بذلك أنه بقي معه شيء من الإسلام والإيمان، فهذا حق كما دلت عليه النصوص، خلافا للخوارج والمعتزلة.

وإن أراد أنه يطلق عليه بلا تقييد: مؤمن ومسلم، في سياق الثناء والوعد بالجنة، فهذا خلاف الكتاب والسنة، ولو كان كذلك لدخلوا في قوله ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ

---

(١) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٢) الإيمان ٢٢٧- ٢٢٨ (الفتاوى ٧/٢٤٠- ٢٤١).

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٤- ٥٣٥.

وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[1]، وأمثال ذلك مما وعدوا فيه بالجنة بلا عذاب.

وأيضا، فصاحب الشرع قد نفى عنهم الاسم في غير موضع، بل قال: (قتال المؤمن كفر)[2]، وقال: (لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض)[3].

وإن احتج بقوله ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[4]، ونحو ذلك.

قيل: كل هؤلاء إنما سموا به مع التقييد بأنهم فعلوا هذه الأمور، ليذكروا ما يؤمرون به هم، وما يؤمر به غيرهم.

وكذلك قوله: لا يكون النقصان من إقرارهم بأن الله حق، وما قاله صدق.

فيقال: بل النقصان يكون في الإيمان الذي في القلوب من معرفتهم، ومن علمهم، فلا تكون معرفتهم وتصديقهم بالله وأسمائه وصفاته وما قاله من أمر ونهي، ووعد ووعيد، كمعرفة غيرهم وتصديقه، لا من جهة الإجمال والتفصيل، ولا من جهة القوة والضعف، ولا من جهة الذكر والغفلة، وهذه الأمور كلها داخلة في الإيمان بالله وبما أرسل به رسوله، وكيف يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته متماثلا في القلوب ؟ أم كيف يكون الإيمان بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه غفور رحيم، عزيز حكيم، شديد العقاب، ليس هو من الإيمان به ؟، فلا يمكن مسلما أن يقول: إن

---

(١) سورة التوبة، الآية ٧٢.

(٢) رواه بهذا اللفظ: ابن ماجه في السنن: المقدمة، باب اجتناب البدع ١/ ١١ رقم ٣٧، والنسائي في السنن (المجتبى): كتاب تحريم الدم، باب قتال المسلم ٧/ ١٢٢ رقم ٤١١٣، وجاء عند أحمد بلفظ: (سباب المؤمن فسق، وقتاله كفر) ٧/ ٢٣٨ رقم ٤١٧٨، وينبه على أن ما في بعض طبعات الإيمان لشيخ الإسلام من إحالة هذا اللفظ إلى الصحيحين وهم، فإن الذي في الصحيحين والسنن لفظه: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)، والله أعلم.

(٣) رواه البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ (لا ترجعوا بعدي كفارا) ١٣/ ٢٩ رقم ٧٠٧٧، ومسلم ٢/ ٧٣ رقم ١١٨.

(٤) سورة الحجرات، الآية ٩.

الإيمان بذلك ليس من الإيمان به، ولا يدعي تماثل الناس فيه.

وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان، فهذا أيضا حق، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فإن من نقص من الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج شيئا، فقد نقص من إسلامه بحسب ذلك"(١).

وأما القول بأن الإيمان المنفي عن هؤلاء فهو الإيمان الكامل، وأن معنى (لا يؤمن) أي ليس بمؤمن كامل الإيمان.

فإن لفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب، وقد يراد به الكمال المستحب(٢)، فمن قال إن المنفي هو الكمال: إن أراد الكمال الواجب الذي يذم تاركه، ويتعرض للعقوبة، فهذا حق وصدق، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم(٣).

الحجة الخامسة: اللغة.

وجه الاحتجاج باللغة على عدم التفريق بين الإسلام والإيمان كما يراه المروزي (ت٢٩٤هـ) هو أن الإيمان في اللغة هو التصديق، والإسلام هو الخضوع، فأصل الإيمان هو التصديق بالله وما جاء من عنده، وعنه يكون الخضوع لله؛ لأنه إذا صدق بالله خضع له، وإذا خضع أطاع، فالخضوع عن التصديق، وهو أصل الإسلام، فمن التصديق بالله يكون الخضوع لله، وعن الخضوع تكون الطاعات، فمن صدق خضع قلبه، ومن خضع قلبه أقر، وصدق لسانه، وأطاع بجوارحه.

وبعبارة أخرى: أصل الإيمان التصديق، وعنه يكون الخضوع، فلا يكون مصدقا إلا خاضعا، ولا خاضعا إلا مصدقا، وعنهما تكون الأعمال التي وصف النبي ﷺ

---

(١) الإيمان ٣٩٥- ٣٩٦ (الفتاوى ٤١٣/٧- ٤١٤).

(٢) انظر: الإيمان ١٨٦ (الفتاوى ٥٧٩/٧).

(٣) انظر: الإيمان ١١ (الفتاوى١٥/٧).

الإسلام، وتسمى من قام بها بالإيمان والإسلام[١].

هذه هي حجتهم، وجوابها من وجهين:

الوجه الأول: أنهم إن قالوا إن اللفظين مترادفان، فيلزمهم أن يكون هذا تكريرا محضا، وأن مدلول هذا اللفظ عين مدلول اللفظ الثاني.

وإن قالوا بل أحد اللفظين يدل على صفة غير الصفة الأخرى، كما في أسماء الله وأسماء كتابه، فقد أثبتوا التغاير، وهو خلاف قولهم[٢].

الوجه الثاني: إن تجاوزنا ما فيها من دعوى أن الإيمان هو التصديق، لكونهم لا ينازعون في أن هذا التصديق عنه تكون الأعمال[٣]، إلا أن غاية ما فيها أن من آمن بالله فقد خضع له وأسلم له، وهذا حق، لكن أي شيء في هذا يدل على أن من أسلم لله وخضع له، فقد آمن به وملائكته وبكتبه ورسله والبعث بعد الموت؟[٤].

يوضح ذلك أن الإسلام هو الاستسلام، وهو يتضمن الخضوع لله وحده، والانقياد له، والعبودية لله وحده، فقد يكون الرجل مسلما يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا، ومعه الإيمان الذي فرض عليه، وهو من أهل الجنة، وقد أتى بالطاعة الواجبة في الإسلام، وليس معه الإيمان المذكور في حديث جبريل، وإن كان معه ما أمر به من الإسلام والإيمان.

وفوات هذا الإيمان إن كان صاحبه لم يبلغه الخطاب الموجب لذلك، أو كان غير

(١) ملخص من تعظيم قدر الصلاة ٢/٦٩٥- ٦٩٧، ٧١٥- ٧١٦، وانظر منه: ٢/٥٣٤، وقد توسع رحمه الله في تقرير هذا الدليل.

(٢) انظر: الإيمان ٣٩٣ (الفتاوى ٧/٤١١)، وراجع في أنواع العطف: الإيمان ١٦٣- ١٦٨ (الفتاوى ٧/١٧٢- ١٧٧)، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٤- ٤٨٥.

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٤، ٧١٥.

(٤) انظر: الإيمان ٣٩٤ (الفتاوى ٧/٤١٢).

قادر، فهو معذور، وإلا كان معه من الذنوب بقدر ما ترك[1].

وبانتهاء هذا الوجه يتم الجواب عن هذه الحجة، وبه يختم الفصل، وبما حواه مناقشات يتبين أن القول بأن مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان قول ضعيف، مخالف للنصوص، ومن نصره ليس معه حجة على صحته[2]، والله تعالى أعلم.

المبحث الأول: القول بأن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل:

ممن قال بهذا القول من أهل السنة الزهري (ت١٢٤هـ)، وابن أبي ذئب (ت١٥٨هـ)، وهو رواية عن الإمام أحمد (ت٢٤١هـ).

ففي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رجالا ولم يعط رجلا منهم شيئا، فقلت: يا رسول الله: أعطيت فلانا وفلانا ولم تعط فلانا وهو مؤمن؟ فقال رسول الله ﷺ: (أو مسلم)؟ أعادها ثلاثا، والنبي ﷺ: يقول (أو مسلم)، ثم قال: (إني لأعطي رجالا، وأمنع آخرين هم أحب إلي منهم؛ مخافة أن يكبوا على وجوههم في النار)[3].

قال الزهري (ت١٢٤هـ) معلقا على الحديث: فكانوا يرون الإسلام: الكلمة، والإيمان: العمل[4]، وجاء عن الإمام أحمد أنه استحسن كلام الزهري على حديث

---

(١) انظر: الإيمان ٤٠٧- ٤٠٨ (الفتاوى ٧/٤٢٦- ٤٢٧)، والمراد أنك تجد من هو مسلم ومعه أصل الإيمان، لكنه لا يعرف حقائق أصول الإيمان على الوجه الذي ينبغي، فدل على عدم ترادف الإيمان والإسلام، وسيأتي مزيد تحقيق في ذلك في الفصل الثالث بمشيئة الله تعالى.

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٩ (الفتاوى ٧/٣٧٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه الخلال في السنة ٤/١٠ رقم ١٠٨٥، ٤/١١- ١٢ الأرقام ١٠٨٧، ١٠٨٩- ١٠٩٢، ١٠٩٤، ٤/٤٤ قم ١١٣٣، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٠٦- ٥٠٧ رقم ٥٦٠، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨١٢- ٨١٣ الأرقام ١٤٩٣، ١٤٩٥، وانظر: التمهيد ١٥/٥٣، والإيمان ٣٠٢ (الفتاوى ٧/٣١٩).

سعد[١].

ويقول ابن أبي ذئب: " الإسلام: القول، والإيمان: العمل "[٢].

والقول بأن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل يحتمل وجوها ثلاثة على ضوئها يمكن الحكم عليه قبولا أو ردا:

الوجه الأول: أن يراد به الكلمة فقط، وأن من قالها فقد أتى بجميع الإسلام، من غير فعل الواجبات الظاهرة[٣].

وهذا ما فهمه بعض أصحاب الإمام أحمد، وجعلوها رواية عنه، بناء على ما رواه عنه إسماعيل بن سعيد الشالنجي (ت٢٣٠هـ) قال: سألت أحمد عن الإسلام والإيمان، فقال: الإيمان: قول وعمل، والإسلام: الإقرار[٤].

وخالف في ذلك ابن حامد (ت٤٠٣هـ) من الحنابلة، وقال إن الصحيح أن المذهب رواية واحدة أن الإسلام قول وعمل، ويحتمل أن الإمام يريد بقوله إن الإسلام قول، أنه لا يجب فيه ما يجب في الإيمان من العمل المشروط فيه؛ لأن الصلاة ليست من شرطه، إذ النص عنه أن لا يكفر بتركه الصلاة[٥].

ولا ريب أنه أخطأ من فسر من أصحاب الإمام أحمد ما جاء عنه إن الإسلام قول،

---

(١) رواه الخلال في السنة ١٢/٤ رقم ١٠٨٩، وانظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة ١٠٨/١.

(٢) رواه الخلال في السنة ٦٠٤/٣ رقم ١٠٧٦، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨١٥/٤ رقم ١٥٠٠.

(٣) انظر: الإيمان ٢٤٥ (الفتاوى ٢٥٨/٧).

(٤) رواه الخلال في السنة ١٤/٤ رقم ١٠٩٦، وانظر: مسائل الإيمان ٤٢٦، والإيمان ٣٥٢ (الفتاوى ٣٦٨/٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١١٨/١.

(٥) ذكره عن ابن حامد كل من شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ٣٥٢ (الفتاوى ٣٦٨/٧) نقلا عن كتاب أصول الدين، لابن حامد، ونقله ابن رجب في فتح الباري ١١٨/١، وانظر: نهاية المبتدئين ٤٨.

بأنه أراد به أن الإسلام مجرد قول من دون عمل[1].

ولكن ما تأوله ابن حامد عن الإمام أحمد متعقب عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، والحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ)، بأن أكثر الروايات عن الإمام أحمد على تكفير تارك الصلاة، فلو لم تكن الصلاة من الإسلام لم يكن تاركها عنده كافرا.

ثم إن النصوص الدالة على أن الأعمال من الإسلام كثيرة جدا، بل كلها تدل على ذلك[2].

والمقصود أن من قال إن الإسلام هو الكلمة إن كان مراده أنه أتى بجميع الإسلام فهذا غلط قطعا[3]، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام[4]، فهو قول ضعيف، مخالف للأحاديث[5].

الوجه الثاني: أن يراد أنه بالكلمة يدخل في الإسلام، ولم يأت بتمام الإسلام[6].

فهذا صحيح، فإنه يُشهد له بالإسلام، ولا يشهد له بالإيمان الذي في القلب[7]، فيكون مراد من قال بذلك كما يقول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) رحمه الله: " أن المرء يحكم بإسلامه، ويسمى مسلما إذا تلفظ بالكلمة – أي كلمة الشهادة – ، وأنه لا

(١) انظر: الإيمان ٣٥٢- ٣٥٤ (الفتاوى ٣٦٩/٧- ٣٧٠).

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٣ (الفتاوى ٣٧٠/٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١١٨/١، وقد انتقد شيخ الإسلام صنيع ابن حامد حيث اقتصر على بعض ما جاء عن الإمام أحمد، ولم يذكر قوله جميعه. راجع: الإيمان ٣٥٤ (الفتاوى ٣٧٠/٧).

(٣) انظر: الإيمان ٣٥٣، ٣٩٦ (الفتاوى ٣٧٠/٧، ٤١٤).

(٤) انظر: الإيمان ٢٤٥ (الفتاوى ٢٥٨/٧).

(٥) انظر: الإيمان ٣٥٩ (الفتاوى ٣٧٥/٧).

(٦) ولا يستثنى في هذا الإسلام، لأنه أمر مشهور، لكن الإسلام الذي هو أداء الخمس كما أمر به، وفعل الواجبات كلها، فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان. انظر: الإيمان ٢٤٦، ٣٩٧ (الفتاوى ٢٥٩/٧، ٤١٥).

(٧) انظر: الإيمان ٢٤٦، ٣٥٣ (الفتاوى ٢٥٩/٧، ٣٩٦).

يسمى مؤمنا إلا بالعمل، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح، وعمل الجوارح يدل على صدقه"[1].

الوجه الثالث: أن يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة.

فهذا هو الإسلام الذي بيَّنه النبي ﷺ، في قوله: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت)[2].

وهذا هو الفهم الصحيح لمراد من قال إن الإسلام هو الكلمة، فإن من قال من أهل السنة - كالزهري ومن وافقه - بذلك، يقول إن الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام جزء من الإيمان، والإيمان أكمل[3].

والزهري (ت١٢٤هـ) رحمه الله لما قال: إن الإسلام هو الكلمة، إنما أراد أن كل من أتى بالشهادتين صار مسلما متميزا عن اليهود والنصارى، تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، ولم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها، فإن الزهري أجلّ من أن يخفى عليه ذلك.

وعلى ذلك وافقه الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، ولهذا تراه وإن كان قال في موضع إن الإسلام هو الكلمة، فقد قال في موضع آخر إن الأعمال من الإسلام، وأن الإسلام غير الإيمان؛ وذلك خوفا من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة[4].

---

(١) فتح الباري ١/١٠٣.

(٢) انظر: التمهيد ١٥/٥٣، والإيمان ٢٤٥ (الفتاوى ٧/٢٥٨)، والحديث سبق تخريجه.

(٣) انظر: الإيمان ٣٦٣ (الفتاوى ٧/٣٧٩).

(٤) انظر: الإيمان ٣٥٣- ٣٥٤، ٣٩٧- ٣٩٨ (الفتاوى ٧/٣٧٠، ٤١٥)، والتمهيد ١٥/٥٣. وانظر ما جاء عن الإمام أحمد في التفريق بين الإسلام والإيمان في: السنة، لعبد الله ١/٣١١ رقم ٦١٢، والسنة، للخلال ٣/٦٠٣ رقم ١٠٧٤، ٣/٦٠٤ رقم ١٠٧٦، ١٠٧٧، ٣/٦٠٧ رقم ١٠٨٠، وساق بعضها شيخ الإسلام في: الإيمان ٣٥٥- ٣٥٧ (الفتاوى ٣٧٠- ٣٧٤).

وقد أنكر رحمه الله قول من قال: يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل، وجعله معاندا لحديث جبريل.

قال إسماعيل بن سعيد الشالنجي (ت٢٣٠هـ): سألت أحمد عن الإسلام والإيمان، فقال: الإيمان: قول وعمل، والإسلام: الإقرار.

وقال: سألت أحمد عمن قال في الذي قال جبريل للنبي ﷺ إذ سأله عن الإسلام، فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ فقال: نعم.

فقال قائل: وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي ﷺ، فهو مسلم؟ .

فقال: هذا معاند للحديث(١).

فقد جعل الإمام أحمد من جعله مسلما إذا لم يأت بالخمس معاندا للحديث، مع قوله: إن الإسلام: الإقرار، فدل ذلك على أن ذاك أول الدخول في الإسلام، وأنه لا يكون قائما بالإسلام الواجب حتى يأتي بالخمس، وإطلاق الاسم مشروط بها، فإنه ذم من لم يتبع حديث جبريل.

وأيضا، فهو في أكثر أجوبته يكفر من لم يأت بالصلاة، بل وبغيرها من المباني، والكافر لا يكون مسلما باتفاق المسلمين.

فعُلم مما تقدم أن الإمام أحمد لم يرد أن الإسلام هو مجرد القول بلا عمل(٢).

وقد روى ابنه صالح (ت٢٦٦ هـ)قال : سئل أبي عن الإسلام والإيمان؟

قال: قال: ابن أبي ذئب: الإسلام: القول، والإيمان: العمل.

قيل له: ما تقول أنت؟

قال: الإسلام غير الإيمان، وذكر حديث سعد قال: يا رسول الله: إنه مؤمن، فقال

---

(١) رواه: الخلال في السنة ٤/ ١٤ رقم ١٠٩٦.

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٣- ٣٥٤ (الفتاوى ٧/ ٣٧٠- ٣٧١)، وانظر منه ٣٥٦.

النبي صلى الله عليه وسلم: (أو مسلم)[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) معلقا على هذه الرواية: " فهو في هذا الحديث لم يختر قول من قال: الإسلام: القول، بل أجاب بأن الإسلام غير الإيمان، كما دل عليه الحديث الصحيح مع القرآن"[٢].

وجاء عن الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) أيضا أنه رجح حديث سعد على حديث جبريل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): " وقد روي عنه أنه جعل حديث سعد معارضا لحديث عمر، ورجح حديث سعد.

قال الحسن بن علي: سألت أحمد بن حنبل عن الإيمان أوكد أو الإسلام؟

قال: جاء حديث عمر هذا، وحديث سعد أحب إلي[٣].

كأنه فهم أن حديث عمر يدل على أن الأعمال هي مسمى الإسلام، فيكون مسماه أفضل، وحديث سعد يدل على أن مسمى الإيمان أفضل.

ولكن حديث عمر لم يذكر الإسلام إلا الأعمال الظاهرة فقط، وهذه لا تكون إيمانا إلا مع الإيمان الذي في القلب بالله وملائكته وكتبه ورسله، فيكون حينئذ بعض الإيمان، فيكون مسمى الإيمان أفضل، كما دل عليه حديث سعد، فلا منافاة بين الحديثين "[٤].

ويقول الشيخ حافظ حكمي (ت١٣٧٧هـ) موجها ما جاء عن الزهري (ت١٢٤هـ): " هذا عندي فيه نظر، فإنه غير قيم المبني، ولا واضح المعنى، والزهري

(١) السنة، للخلال ٣/٦٠٤ رقم ١٠٧٦، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨١٥ رقم ١٥٠٠.

(٢) الإيمان ٣٥٦ (الفتاوى ٧/٣٧٣).

(٣) رواه: الخلال في السنة ٣/٦٠٦ رقم ١٠٧٩.

(٤) الإيمان ٣٥٤-٣٥٥ (الفتاوى ٧/٣٧٠-٣٧١)

إمام عظيم من كبار حملة الشريعة، لا يجهل مثل هذا، وليس هذه العبارة محفوظة عنه من وجه يصح بهذه الحروف، فإن صح النقل عنه، ففي الكلام تصحيف وإسقاط، لعل الصواب فيه هكذا: الإسلام: الكلمة، والإيمان، والعمل، فسقطت الواو العاطفة للعمل على الإيمان، وهذا متعين لموافقته قول أهل السنة قاطبة: أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل.

والزهري من أكبر أئمتهم، وقد تقدم قوله معهم فيما روى الشافعي عنهم رحمهم الله تعالى، ويكون عنى بالإسلام الدين كله، كما عنى غيره بالإيمان الدين كله.

ومما يدل على ذلك استدلاله بالآية المذكورة، فإنه لا يستقيم إلا على هذا، ولا يستقيم على معنى الأول؛ لاهمال الاعتقاد فيه الموجود في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[1] الآية"[2].

ومراد الشيخ الحكمي (ت١٣٧٧هـ) بما رواه الشافعي (ت٢٠٤هـ) رحمه الله هو قوله: " وكان الإجماع من الصحابة، والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول، وعمل، ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر"[3].

ولا ريب أن الزهري رحمه الله داخل في هذا الإجماع، ومن المنقول عنه أيضا رحمه الله قوله: " كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان قول وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله، فإن كان عمله أوزن من قوله صعد إلى الله، وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلى الله "[4].

---

(١) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٢) معارج القبول ٢/ ٢٨.

(٣) انظر: معارج القبول ٢/ ٢٤، وقول الشافعي رحمه الله مروي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٥/ ٨٨٦- ٨٨٧ رقم ١٥٩٢.

(٤) نقله عنه شيخ الإسلام في الإيمان ٢٨٠ (الفتاوى ٧/ ٢٩٥).

المبحث الثاني: القول بأن الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقـــادات الباطنة:

يُنسب هذا القول إلى جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم[١]، وإلى كثير من العلماء[٢].

فهؤلاء يرون أنه في حال اقتران اسم الإسلام بالإيمان يكون الإسلام بمعنى الانقياد الظاهر، والإيمان بمعنى الاعتقاد الباطن، وقد اختلفت عبارات أهل العلم في تقرير هذا المعنى، وهذا سياق لبعض ما تم الوقوف عليه من كلامهم رحمهم الله:

يقول الخطابي (ت٣٨٨هـ) رحمه الله تعالى: " والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا، ولا يطلق على أحد الوجهين.

وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنا في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، فإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات، واعتدل القول فيها، ولم يختلف منها شيء.

وأصل الإيمان: التصديق، وأصل الإسلام: الاستسلام والانقياد.

فقد يكون المرء مستسلما في الظاهر غير منقاد في الباطن، ولا يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر "[٣].

ويقول الإمام البغوي (ت ٥١٦هـ) رحمه الله تعالى: " جعل النبي ﷺ في هذا الحديث – يعني حديث جبريل – الإسلام اسما لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد.

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم ١٣٣، والإيمان ٣٤٥ (الفتاوى ٣٦١/٧).

(٢) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١١٩/١، والحجة في بيان المحجة ٤٥٢/١.

(٣) معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١/٥.

وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان، أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد، وجماعها الدين، ولذلك قال: (ذاك جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم)[1].

والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعا، يدل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾[2]، ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينًا ﴾[3]، وقوله ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ ﴾[4].

فأخبر أن الدين الذي رضيه، ويقبله من عباده، هو الإسلام، ولن يكون الدين في محل الرضى والقبول إلا بانضمام التصديق إلى العمل "[5].

ويقول أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ) رحمه الله: " فهذه مسألة مشكلة تحتاج إلى شرح وتفصيل.

فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة التوحيد، فهما شيئان في الأعيان، وإحداها مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، فهما كشيء واحد.

كذلك الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه، من حيث اشترط الله سبحانه وتعالى للأعمال

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٣) سورة المائدة، الآية ٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٥) شرح السنة ١/١٠- ١١، وبأخصر منه في تفسيره معالم التنزيل ١/١٥، ونقله شيخ الإسلام في: الإيمان ٣٤٣- ٣٤٤ (الفتاوى ٧/٣٥٩).

الصالحة الإيمان، واشترط للإيمان الأعمال الصالحة، فقال في تحقيق ذلك ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾[1]، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾[2].

فمن كان ظاهره أعمال الإسلام، ولا يرجع إلى عقود بالغيب، فهو منافق نفاقا ينقل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب، ولا يعمل بأحكام الإيمان، وشرائع الإسلام، فهو كافر كفرا لا يثبت معه توحيد، ومن كان مؤمنا بالغيب مما أخبرت به الرسل عن الله، عاملا بما أمر الله به، فهو مؤمن مسلم"[3].

ويقول القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) رحمه الله: " ولهذه المعاني يأتي اسم الإيمان والإسلام في الشرع مرة متفرقا، ومرة متفقا، قال الله تعالى ﴿ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾[4]، وقال ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[5].

وذلك أن الإيمان إذا كان بمعنى التصديق، والإسلام بمعنى الاستسلام صح أن يكون الإقرار باللسان عن تصديق القلب استسلاما، فأطلق اسم كل واحد منهما على الآخر.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٩٤.

(٢) سورة طه، الآية ٧٥.

(٣) قوت القلوب: ٢/ ٢٥٠، وإنما نقلت رأيه في هذه المسألة؛ لأنها في غير ما انتقد عليه في الاعتقاد، والمثبت هنا عنه مسلم به عند أهل العلم، فقد نقل قوله جمع منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ٣١٦-٣١٧ (الفتاوى ٣٣٣/٧)، وابن أبي العز دون أن يسميه في شرح الطحاوية ٢/ ٤٩٠، والسفاريني في لوامع الأنوار ١/ ٤٢٩.

(٤) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٥) سورة الذاريات، الآيتان ٣٥- ٣٦.

بخلاف إذا اختلفا، ففارق الباطن الظاهر، والنطق والعمل، العقد والنية، فيسمى الظاهر إسلاما، ولا يسمى إيمانا، كما قال تعالى ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾"[1].

وقد قرر هذا المعنى الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) رحمه الله، ونسبه إلى جماهير أهل الحديث وغيرهم، ومما قاله في ذلك:

" قوله ﷺ: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا)، وقوله في الإيمان: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)[2].

فهذا بيان لأصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، إذ قوله: (أن تؤمن) معناه: أن تصدق، وبيان لأصل الإسلام، وهو: الاستسلام، والانقياد الظاهر.

وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة والزكاة والصوم والحج، لأنها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه يتم استسلامه، وتركه يشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله.

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث، وسائر الطاعات؛ لكونها ثمرات لتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، ومقويات، ومتممات، وحافظات له.

ولهذا فسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وإعطاء الخمس من المغنم.

ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة، أو ترك فريضة؛ لأن اسم

---

(١) كتاب الإيمان من إكمال المعلم ١/٩٩-١٠٠، وانظر: الاعتقاد لابن أبي يعلى ٢٤، والحجة في بيان المحجة ١/٤٤١، ٤٤٣.

(٢) تقدم تخريجه.

الشيء مطلقا يقع على الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص ظاهرا إلا بقيد، ولذلك جاز نفيه عنه في مثل قوله ﷺ: (لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن)[١].

واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو أصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، ويتناول سائر الطاعات، فإن ذلك كله استسلام أيضا.

فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا.

فهذا والحمد لله الهادي تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضون.

قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله وكان أحد المحققين: ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسألة[٢].

وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم، والله أعلم "[٣].

---

(١) رواه البخاري: كتاب المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه ١٣٤/٥ رقم ٢٤٧٥، ومسلم ٥٤/٢ رقم ٥٧.

(٢) تقدم نقل كلامه قريبا.

(٣) صيانة صحيح مسلم ١٣١- ١٣٣، ونقله النووي في شرح مسلم ٢٠٩/١- ٢١٠، وشيخ الإسلام في: الإيمان ٣٤٤- ٣٤٥ (الفتاوى ٣٦١/٧)، ولذا تابعته فنقلت كلامه هنا، والمقصود من نقل كلام ابن الصلاح رحمه الله بيان موافقته لما عليه الجمهور، وإلا فقد حوى ما هو محل تعقب من شيخ الإسلام رحمه الله، فمن ذلك: قول ابن الصلاح إن الحديث ذكر فيه أصل الإيمان وأصل الإسلام يرد عليه أن النبي ﷺ إنما أجاب بما هو مطابق لهما، لا لأصلهما فقط، وكذا قوله بأن أصل الإسلام هو الاستسلام الظاهر، فالإسلام هو الاستسلام لله، والانقياد له ظاهرا وباطنا، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله للناس كما دلت عليه النصوص، ومن أسلم بظاهره دون باطنه فهو منافق، وأيضا فإذا كان الاستسلام يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمنا، وهو خلاف ما نقل عن الجمهور، لكن لابد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإلا لم يثب عليه، فيكون حينئذ

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): " وفصل الخطاب في هذا الباب: أن اسم الإيمان قد يذكر مجردا، وقد يذكر مقرونا بالعمل الصالح، أو بالإسلام.

فإذا ذكر مجردا: تناول الأعمال، كما في الصحيحين: (الإيمان بضع وستون شعبة، أو بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق)[١]، وفيهما أنه قال لوفد عبد القيس: (آمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم)[٢].

وإذا ذكر مع الإسلام، كما في حديث جبريل أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، ففرق بينهما، فقال: (الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله) إلى آخره، وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم: (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)[٣].

فلما ذكرهما جميعا: ذكر أن الإيمان في القلب، والإسلام ما يظهر من الأعمال.

وإذا أفرد الإيمان: أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما في القلب؛ لأنه متى ثبت الإيمان في القلب، والتصديق بما أخبر به الرسول، وجب حصول مقتضى ذلك

مسلما مؤمنا، وأما ما ذكره في وجه ذكر الخمس في الحديث أنها هي الإسلام، فليس الأمر كذلك، ووجه ذلك عند شيخ الإسلام أنها هي العبادات المحضة التي يجب لله تعالى على كل عبد مطيق لها، وما سواها فليس كذلك، وأما قول ابن الصلاح بأن الطاعات ثمرات التصديق الباطن، فيراد به شيئان: أحدهما: أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة. والثاني: أن الإيمان الباطن قد يكون سببا، وقد يكون الإيمان الباطن تاما كاملا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم. انظر: الإيمان ٣٤٥- ٣٤٧ (الفتاوى ٧/٣٦١- ٣٦٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ضرورة "[1].

وقال الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله في تحقيقه للمسألة: " فأما الإسلام، فقد فسره النبي ﷺ: بأعمال الجوارح الظاهرة من القول والعمل، وأول ذلك شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وهو عمل اللسان، ثم إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا ".

ثم قال: " وأما الإيمان، فقد فسره النبي ﷺ في هذا الحديث: بالاعتقادات الباطنة"[2].

وقال رحمه الله بعد أن ذكر أن الجمع بين النصوص في هذه المسألة راجع لقاعدة اختلاف المعنى بحسب حال الإفراد والاقتران[3]:

" ويدل على صحة ذلك أن النبي ﷺ فسر الإيمان عند ذكره مفردا في حديث وفد عبد القيس بما فسر به الإسلام المقرون بالإيمان في حديث جبريل، وفسر في حديث آخر الإسلام بما فسر به الإيمان، كما في مسند الإمام أحمد، عن عمرو بن عبسة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: (أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك)، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: (الإيمان)، قال: وما الإيمان؟ قال: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت)، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: (الهجرة)، قال: فما الهجرة؟ قال: (أن تهجر السوء)، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: (الجهاد)[4]، فجعل النبي ﷺ الإيمان أفضل الإسلام،

---

(١) الفتاوى ١٨/٢٧٠- ٢٧١، وانظر: الإيمان ١٠ (الفتاوى ٧/١٤)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٥٥٣ (٤٤٤ ط ابن الجوزي)، والفتاوى ٧/٦٤٨، ٨/٣١٥- ٣١٦.

(٢) جامع العلوم والحكم ١/٩٨، ١٠٢.

(٣) وسبق نقل كلامه في التمهيد.

(٤) المسند ٢٨/٢٥١ رقم ١٧٠٢٧، وقال المحقق: حديث صحيح.

وأدخل فيه الأعمال".

ثم قال: " وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ، وإن قرن بين الاسمين كان بينهما فرق.

والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين، كما سمى الله تعالى في كتابه الإسلام دينا، وفي حديث جبريل سمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينا، وهذا أيضا مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذ المراد بالإيمان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل.

وفي مسند الإمام أحمد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)(١)، وذلك لأن الأعمال تظهر علانية، والتصديق بالقلب لا يظهر، ومن هنا قال محققوا العلماء: كل مؤمن مسلم؛ لأن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه قام بأعمال الإسلام، وانبعثت الجوارح في ذلك؛ لأن محله القلب، وهو إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله، كما نص عليه الحديث.

وليس كل مسلم مؤمنا؛ لأن الإيمان قد يضعف، فلا يتحقق به القلب تحققا تاما فيكون مسلما، وليس بمؤمن الإيمان التام"(٢).

ويقول الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب جوابا لمن سأله عن الإسلام والإيمان هل هما نوع واحد؟

قال الإمام: " ذكر العلماء أن الإسلام إذا ذكر وحده دخل فيه الإيمان، كقوله: ﴿ فَإِنْ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ملخصا من: جامع العلوم والحكم ١٠٥/١ - ١٠٩، ونقل بعضه السفاريني في: لوامع الأنوار ٤٢٩/١ - ٤٣٠، والشيخ ابن غنام في العقد الثمين ٤٩ - ٥١، وصاحب التوضيح ١٢٤ - ١٢٥.

أسلموا فقد اهتدوا ﴾[1]، وكذلك الإيمان إذا أفرد، كقوله في الجنة ﴿ أعدت للذين ءامنوا بالله ورسله ﴾[2]، فيدخل فيه الإسلام.

وإذا ذكرا معا[3]، كقوله: ﴿ إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ﴾[4]، فالإسلام: الأعمال الظاهرة، والإيمان الأعمال الباطنة، كما في الحديث (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)[5].

وقوله سبحانه في الحديث (أخرجوا من النار من في قلبه مثقال ذرة) إلى آخره[6] يوافق ما ذكرناه، فإن الإيمان أعلى من الإسلام، فيخرج الإنسان من الإيمان إلى الإسلام الذي ينفعه، وإن كان ناقصا، كما في آية الحجرات، وفيها: ﴿ وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا ﴾[7].

وحقيقة الأمر أن الإيمان يستلزم الإسلام قطعا، وأما الإسلام فقد يستلزمه، وقد لا يستلزمه"[8].

والمقصود أن هذا القول ارتضاه أهل العلم، وتتابعوا على تقريره[9]، وهو مبني

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٢٠.

(٢) سورة الحديد، الآية ٢١.

(٣) في المطبوع: (وإذا ذكر ذكرا معا).

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) رواه الترمذي في الجامع: كتاب صفة جهنم، باب آخر أهل النار خروجا وآخر أهل الجنة دخولا: ٢٦٣/٧ رقم ٢٦٠١، وبمعناه عند مسلم ٧٣/٣ رقم ١٩٣.

(٧) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٨) الفتاوى، ضمن القسم الثالث من مؤلفات الشيخ الإمام ٥٦- ٥٧.

(٩) من القائلين به أيضا: صاحب التوضيح ١٢٤، والشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الدرر ٢٥٦/١)، والشيخ حسين بن غنام (العقد الثمين ٤٥- ٤٦، ٤٩- ٥١)، والشيخ سليمان بن عبد الله

على أن الإسلام في الأصل من الاستسلام والانقياد، يقال: أسلم الرجل إذا استسلم، فهو من باب العمل، عمل القلب، والجوارح[1].

وهو عمل محض مع قول، وهو من جنس الدين، والعمل، والطاعة، والانقياد، والخضوع[2].

فالإسلام دين، والدين مصدر دان يدين دينا: إذا خضع وذل، فالإسلام هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وعبوديته، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل[3].

والإسلام استسلام العبد لله بقلبه، وقصده، وإخلاص الدين، والعمل بما أمر به[4]، وهو الاستسلام لله، والانقياد له ظاهرا وباطنا[5].

فالاستسلام لله تعالى يتضمن الاستسلام لقضائه، وأمره ونهيه، فيتناول فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور[6].

(تيسير العزيز الحميد ٦٢٣)، والشيخ عبد الرحمن بن حسن (مجموعة الرسائل ٢/١/٢- ٣)، والشيخ حمد بن عتيق (إبطال التنديد ٢٣٤)، والشيخ حافظ الحكمي (معارج القبول ٢١/٢ ، ٢٦)، والشيخ عبد الرحمن بن قاسم (حاشية كتاب التوحيد ٦٣ ، وحاشية الدرة المضية ٧١)، والشيخ الشنقيطي (أضواء البيان ٢٧٨/٧- ٢٧٩ ، ٦٣٦- ٦٣٧)، والشيخ السعدي (تيسير الكريم الرحمن ٤٩).

(١) انظر: معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١/٥ ، والإيمان ٢٥٠ ، ٤٠٦ (الفتاوى ٢٦٣/٧ ، ٤٢٤)، وفتح الباري، لابن رجب ٩٢/١ ، ١١٩ ، ولوامع الأنوار ٤٢٨/١ ، وفتح المجيد ١٢٠ ، وقرة عيون الموحدين ٥٣ ، والتوضيح ١٢٥.

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٣ ، ٣٦١ (الفتاوى ٣٧٠/٧ ، ٣٧٨)، وفتح الباري، لابن رجب ٩٢/١.

(٣) انظر: اعتقاد أهل السنة ٤٦ ، والإيمان ٢٤٩ ، ٣٥٣ (الفتاوى ٢٦٣/٧ ، ٣٧٠)، وجامع العلوم والحكم ١٠٨/١ ، ولوامع الأنوار ٤٢٨/١.

(٤) انظر: الإيمان ٣٥٣ ، ٣٩٢ (الفتاوى ٣٧٠/٧ ، ٤١٠).

(٥) انظر: الإيمان ٣٤٦ (الفتاوى ٣٦٢/٧).

(٦) انظر: النبوات ٣٤٧/١.

وسائر الأحاديث تفسر الإسلام بالاستسلام لله بالقلب، مع الأعمال الظاهرة[١]، والنصوص كلها تدل على أن الأعمال من الإسلام[٢].

وأما الإيمان، فأصله علم وتصديق وإقرار ومعرفة، وهو طمأنينة ويقين، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، وهو لا يظهر إلا بالعمل الظاهر[٣].

فمثل الإسلام والإيمان عند شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) "كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيا إلا مع الروح، بمعنى أنهما متلازمان، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر"[٤].

ومثلهما عند ابن أبي العز (ت٧٩٢هـ) رحمه الله "كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه"[٥].

وحاصل البحث أن النصوص قد تضافرت على أن الإسلام والإيمان حال اقترانهما يكون الإسلام معناه الأعمال الظاهرة من الأقوال والأعمال، ويكون معنى الإيمان هو

---

(١) انظر: الإيمان ٢٥٢ (الفتاوى ٧/٢٦٥).

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٣، ٣٩٧ (الفتاوى ٧/٣٧٠، ٤١٥).

(٣) انظر: الإيمان، لابن منده ١/٢٥٧، ومعالم السنن بهامش سنن أبي داود ٥/٦١، والإيمان ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٦١ (الفتاوى ٧/٣٧٠، ٢٦٣، ٣٧٨)، وفتح الباري، لابن رجب ١/٩٢، ١١٩، ولوامع الأنوار ١/٤٢٨، وفتح المجيد ١٢٠، وقرة عيون الموحدين ٥٣، والتوضيح ١٢٥.

(٤) الإيمان ٣٥٠- ٣٥١ (الفتاوى ٧/٣٦٧).

(٥) شرح الطحاوية ٢/٤٩٠، وتقدم هذا المعنى في كلام أبي طالب المكي.

الاعتقادات القائمة بالقلوب، وأصله الإيمان بالأصول الخمسة المذكورة في الحديث[1].

كما أنهما إذا ذكرا مفردين يكونان بمعنى واحد، وفيما حواه الفصلان السابقان من نصوص من الكتاب والسنة ما يشهد لهذا المعنى، وبالله التوفيق[2].

الفصل الثالث: الصلة بين الإسلام والإيمان من حيث العموم والخصوص:

دل حديث جبريل عليه السلام على أن الدين وأهله ثلاث طبقات ودرجات أولها الإسلام، وأوسطها الإيمان، وأعلاها الإحسان، ومن وصل إلى العليا، فقد وصل إلى التي تليها، وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة، قال تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾[3][4].

وإن كانت أنظار أهل العلم قد اختلفت في آية فاطر هل هي عامة في الخلق، أو هي خاصة بأمة محمد ﷺ؟

فقيل: إنها عامة في تقسيم الخلق إلى ثلاثة أقسام، كما جاء في غيرها من الآيات، كقوله تعالى ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[5].

وعلى هذا القول يكون السابقون المقربون هم السابقين بالخيرات، وأصحاب الميمنة

(١) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٥٥٣/٧ (٤٤٤ ط ابن الجوزي)، والإيمان ٢٥٥، ٢٥٧ (الفتاوى ٢٦٨/٧، ٢٧٠)، وفتح الباري، لابن رجب ١٩١/١- ١٩٢، وجامع العلوم والحكم ١١٦/١.

(٢) ولمزيد من التوسع في الشواهد على ذلك يراجع: جامع العلوم والحكم ١١٦/١- ١٢٥، ومعارج القبول ٢٠/٢- ٢٩.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٣٢.

(٤) انظر: الإيمان ٢، ٣٤١- ٣٤٢ (الفتاوى ٧/٧، ٣٥٧- ٣٥٨)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٨٥/٧ (٣٢٩- ٣٣٠ ط ابن الجوزي)، وشرح الطحاوية ٤٨٧/٢.

(٥) سورة الواقعة، الآيات ٧- ١١.

هم المقتصدين، وأصحاب المشأمة هم الظالمين لأنفسهم، ويكون الظالم لنفسه ليس من أمة محمد صلى الله عليه وسلم [١].

ولكن القول المشهور الذي عليه عامة أهل العلم كما يقول البغوي (ت٥١٦هـ) رحمه الله هو أن آية فاطر خاصة بأمة محمد صلى الله عليه وسلم [٢].

وقد ارتضى هذا القول جماعة من المحققين، منهم شيخ المفسرين ابن جرير (ت٣١٠هـ)[٣]، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)[٤]، والإمام المحقق ابن القيم (ت٧٥١هـ)[٥]، والحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)[٦]، والعلامة الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)[٧].

فهذه الأصناف الثلاثة في الآية هم أمة محمد ﷺ خاصة، وكل من آمن بالقرآن فهو من هؤلاء، بخلاف الآيات التي في سورة الواقعة، والمطففين، والانفطار، فإنه دخل فيها جميع الأمم المتقدمة كافرهم ومؤمنهم[٨].

ولما كان البحث هنا في الكشف عن الصلة بين مراتب الدين، فإن من مقتضى ذلك

(١) بسط الخلاف في ذلك، مع ذكر الأدلة، ومناقشتها تجده في: طريق الهجرتين ٣١٣- ٣٣٩، وانظر أيضا حول المسألة: جامع البيان ١٥٨/٢٢- ١٦٢، ومعالم التنزيل ٦٢٤/٣- ٦٢٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٢١/١٤- ٢٢٤، وتفسير القرآن العظيم ٦١٠/٣، ٢٩٨/٤.

(٢) انظر: معالم التنزيل ٦٢٦/٣.

(٣) انظر: جامع البيان ١٦١/٢٢.

(٤) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١٨٢/١١- ١٨٤، والإيمان ٣٤٢ (الفتاوى ٣٥٢/٧).

(٥) انظر: طريق الهجرتين ٣٣٩.

(٦) انظر: تفسير القرآن العظيم ٦١٠/٤.

(٧) انظر: أضواء البيان ١٠٣/٢، ١٦٤/٦، ١٦٥.

(٨) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١٨٢/١١- ١٨٤.

شرح أحوال طبقات أهله[1]:

الطبقة الأولى: طبقة الظالمين لأنفسهم.

والظالم لنفسه هو: المفرط في فعل بعض الواجبات، المرتكب لبعض المحرمات[2].

وهو: العاصي بترك مأمور أو فعل محظور[3]، وهو: المسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان[4].

فالظالمون لأنفسهم هم أصحاب الذنوب المصرون عليها[5]، فهم يطيعون الله، ولكنهم يعصونه أيضا، فهم الذين قال الله تعالى فيهم ﴿ خَلَطُواْ عَمَلاً صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[6].

والظالمون لأنفسهم من أصحاب اليمين[7]، ويجوز أن يكونوا من أهل الشمال، ولكن إيمانهم يجعلهم آخرا من أهل اليمين[8].

فأهل هذه الطبقة معهم مطلق الإيمان، وهو وصف المسلم الذي معه أصل الإيمان الذي لا يتم إلا به، ولا يصح إلا به، فهذا في أدنى مراتب الدين إذا كان مصرا على

---

(١) في التعريف بهذه الطبقات اختلاف كثير تجاوز الأربعين قولا (انظر: روح المعاني ٢٢/٥٠٥)، وقد أثبت ما اعتمده أهل التحقيق، دون الخوض في التفصيل، إذ المقصود ما يكشف الصلة بين مراتب الدين.

(٢) انظر: الفتاوى ١٢/٤٧٤، وتفسير القرآن العظيم ٤/٦٠٩.

(٣) انظر: التحفة العراقية ٢٩٠.

(٤) انظر: الفتاوى ١٩/٢٩٠، ولوامع الأنوار ١/٤٣٠، والدرر السنية ١/٢٠٥- ٢٠٦، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٥/٥٧٢.

(٥) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٨٣، والإيمان ٢٢٨ (الفتاوى ٧/٢٤١).

(٦) انظر: أضواء البيان ٦/١٦٤، والآية في سورة التوبة، الآية ١٠٢.

(٧) انظر: طريق الهجرتين ٣٣٥.

(٨) انظر: طريق الهجرتين ٣٣٨.

ذنب، أو تاركا لما وجب عليه مع القدرة عليه[1].

وهذا الصنف قد أتى بالأركان الخمسة، وعمل بها باطنا وظاهرا، لكنه مفرّط في بعض الواجبات، أو فاعل لبعض المحرمات[2].

فالمسلم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): " لا يكون مسلما إلا إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام، ..، ثم لابد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة، كالمباني الخمس، ومن ترك من ذلك شيئا نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك، كما في الحديث: (من انتقص منهن شيئا، فهو سهم من الإسلام تركه)[3]"[4].

ومن طبقة الظالم لنفسه من أتى بالإسلام الظاهر، مع تصديق القلب، لكنه لم يقم بما يجب من الإيمان الباطن[5].

فهذا النوع قد أظهر الإسلام مع التصديق المجمل في الباطن، ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا ولا هذا، وهم الفساق يكون في أحدهم شعبة نفاق[6].

ومن هذه الطبقة من أتى بالإسلام الواجب، وما يلزمه من الإيمان، ولم يأت بتمام الإيمان الواجب.

وهؤلاء ليسوا فساقا تاركين فريضة ظاهرة، ولا مرتكبين محرما ظاهرا، لكن تركوا

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٤/١/٢، وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد ٤٦٨، وحاشية كتاب التوحيد ٢٣٨، ٢٨٧، وحاشية ثلاثة الأصول ٦٥- ٦٦.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٥٠/٢/٢، ٥١.

(٣) رواه أبو عبيد في الإيمان ١٤- ١٥ رقم ٢، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٤١١/١- ٤١٢ رقم ٤٠٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٢١٨/٥.

(٤) الإيمان ٢٥٦- ٢٥٧ (الفتاوى ٢٦٩/٧- ٢٧٠).

(٥) انظر: الإيمان ٦ (الفتاوى ١٠/٧).

(٦) انظر: الإيمان ٤٠٩ (الفتاوى ٤٢٧/٧).

من حقائق الإيمان الواجبة علما وعملا بالقلب يتبعه بعض الجوارح ما كانوا به مذمومين.

وهذا هو النفاق الذي كان يخافه السلف على نفوسهم، فإن صاحبه قد يكون فيه شعبة نفاق[(١)].

" فقد يكون الرجل مسلما يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا، ومعه الإيمان الذي فرض عليه، وهو من أهل الجنة، وليس معه الإيمان المذكور في حديث جبريل، وإن كان معه ما أمر به من الإسلام والإيمان.

وقد يكون مسلما يعبد الله كما أمره ولا يعبد غيره، ويخافه ويرجوه، ولكن لم يخلص إلى قلبه أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ولا أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من جميع أهله وماله، وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وأن يخاف الله لا يخاف غيره، وأن لا يتوكل إلا على الله، ونحو ذلك مما هو من الإيمان الواجب، وليست من لوازم الإسلام، فإن الإسلام هو الاستسلام، وهو يتضمن الخضوع لله وحده، والانقياد له، والعبودية لله وحده، وهذا قد يتضمن خوفه ورجاءه، وأما طمأنينة القلب بمحبته وحده، وأن يكون أحب إليه مما سواهما، وبالتوكل عليه وحده، وبأن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه، وأن يوجل قلبه إذا ذكر الله، ويزيد إيمانه إذا تليت عليه آياته، فهذه من حقائق الإيمان التي تختص به، فمن لم يتصف بها لم يكن من المؤمنين حقا، وإن كان مسلما"[(٢)].

فهؤلاء أسلموا لكن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من إيمان وإسلام يثابون عليه، فهم مفرِّطون فيما فرض الله عليهم، وليس معهم من الكبائر ما

---

(١) انظر: الإيمان ٤٠٩، ولوامع الأنوار ١/ ٤٢٧.

(٢) الإيمان ٤٠٧- ٤٠٨ (الفتاوى ٧/ ٤٢٧).

يعاقبون عليه، لكن تقصيرهم من جهة ترك المفروضات[1].

والمفروضات التي تركها هؤلاء هي ما أوجبه الله من حقائق الإيمان الواجبة علما وعملا بالقلب يتبعه بعض الجوارح ما كانوا به مذمومين، فهم مسلمون، لكنهم ليسوا ممن باشر الإيمان قلبه، فذاق حلاوته وطعمه[2].

وهذه الواجبات إن كانت لم تكن واجبة عليهم، إما لكونهم لم يبلغهم الخطاب بها، أو لكونهم كانوا عاجزين عنها، فهم معذورون، وإلا فهم معرضون للوعيد[3].

الطبقة الثانية: طبقة المقتصدين.

وهؤلاء هم: الذين أتوا بالواجبات، من فعل وترك[4]، فهم أتوا بالإيمان الكامل، واجتمعت لهم الأعمال الظاهرة والباطنة، ففعلوا الواجبات، وتركوا المحرمات، وهم السعداء أهل الجنة[5]، فإنهم يتقربون إلى الله تعالى بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح[6].

وهم أصحاب الإيمان المطلق، الذين كمل إسلامهم وإيمانهم؛ بإتيانهم بما وجب عليهم، وتركهم ما حرمه الله عليهم، وعدم إصرارهم على الذنوب[7].

فالمقتصد هو: المؤدي للواجبات، المجتنب للمحرمات[8]، وهو المؤمن المطلق الذي

---

(١) انظر: الإيمان ٢٢٨، ٢٣٧ (الفتاوى ٧/٢٤١، ٢٥١).

(٢) كما تقدم في كلام شيخ الإسلام قريبا، وانظر أيضا: مدارج السالكين ٣/٩٦.

(٣) انظر: الإيمان ٤٠٦، ٤٠٨ (الفتاوى ٧/٤٢٥، ٤٢٧).

(٤) انظر: الفتاوى ١٢/٤٧٤.

(٥) انظر: مجموعة الرسائل ٢/١/٤- ٥، ٢/٢/٥٠.

(٦) انظر: شرح الطحاوية ٢/٥٠٨.

(٧) انظر: الفتاوى ٨/٢١٥، ١٤/٣١٨، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية٢/١/٤.

(٨) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٨٣، ١٨٤، والفتاوى ١٩/٢٩٠، والتحفة العراقية ٢٩٠، والاستقامة ٢/٥٨، وتفسير القرآن العظيم ٣/٦٠٩.

أدى الواجب، وترك المحرم[1]، وهو الذي امتثل الأمر، واجتنب النهي، ولم يزد على ذلك[2]، فلم يكلف نفسه بالمندوبات، ولا الكف عن فضول المباحات[3]، وارتكاب بعض المكروهات، وترك بعض المستحبات[4].

والإيمان إذا أطلق في القرآن، فالمراد به هذا الإيمان المطلق، الذي أهله هم المؤمنون حقا[5]، وهذا هو إيمان الأبرار المقتصدين أصحاب اليمين[6].

الطبقة الثالثة: طبقة السابقين المقربين.

وهؤلاء هم: الذين أتوا بالواجبات والمستحبات، من فعل وترك[7]، وهم السابقون بالخيرات الذين أدوا الفرائض والنوافل[8].

فالسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه[9]، وهو المتقرب بما يقدر عليه من واجب ومستحب، والتارك للمحرم والمكروه[10]، والزاهد فيما لا ينفعه في معاده،

---

(١) انظر: الإيمان ٣٤٢ (الفتاوى ٧/٣٥٨)، ولوامع الأنوار ١/٤٣٠، والدرر السنية ١/٢٠٦، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٥/٥٧٢، وقرة عيون الموحدين ٢٣.

(٢) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/٤٤، وأضواء البيان ٢/١٠٤، ٦/١٦٤.

(٣) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧٩.

(٤) انظر: مدارج السالكين ١/١٢٢.

(٥) انظر: الإيمان ٢٦٧ (الفتاوى ٧/٢٨١)، والفتاوى ١١/٦٥٣، وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد ٥٥٣.

(٦) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧٩، والفتاوى ١٢/٤٧٤، ومدارج السالكين ١/١٢٢.

(٧) انظر: الفتاوى ١٢/٤٧٤، ١٩/٢٩٠.

(٨) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٨٣، ١٨٤، والاستقامة ٢/٥٨، وشرح الطحاوية ٢/٥٠٨.

(٩) انظر: الإيمان ٣٤٢ (الفتاوى ٧/٣٥٨)، ولوامع الأنوار ١/٤٣٠، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٥/٥٧٢، والدرر السنية ١/١٣١، ١٤١، ١٥٠، ٢٠٦، ٢٥٦، ١٢/٢٥٩.

(١٠) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧٩- ١٨٠، والتحفة العراقية ٢٩٠، ومدارج السالكين ١/١٢٢، وأضواء البيان ٦/١٦٤.

والمتورع عما يخاف ضرره[1]، فهو متورع عن بعض الجائزات والمباحات خوفا من أن يكون سببا في غيره[2]، وهو الذي حصل له كمال الإيمان، باستفراغه وسعه في طاعة الله علما وعملا[3]، فكمل عنده العمل في الظاهر والباطن[4].

هذه هي الطبقات التي تندرج فيها جميع أصناف الأمة، فأما الظالم لنفسه، فمعه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره[5].

وأما المقتصد والسابق فكلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة[6]، فهما موعودان بالجنة بلا عذاب[7]، وإن كان كل منهما قد تكون له ذنوب تمحى عنه، إما بتوبة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بغير ذلك[8].

وإذ تمهدت تلك الطبقات، وتبينت أحوال أهلها، فإن هؤلاء الأصناف الثلاثة ينطبقون على الطبقات الثلاثة المذكورة في حديث جبريل عليه السلام[9].

فالناس في الإسلام والإيمان على ثلاث مراتب: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات[10].

وبهذا يتبين أن الدين ثلاث مراتب ودرجات: إسلام، وإيمان، وإحسان، وأن أهله

---

(١) انظر: مدارج السالكين ١/١٢٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣/٦٠٩، وأضواء البيان ٢/١٠٤.

(٣) انظر: قرة عيون الموحدين ٢٣.

(٤) انظر: حاشية ثلاثة الأصول ٦٥.

(٥) انظر: التحفة العراقية ٢٩٢.

(٦) انظر: الإيمان ٦ (الفتاوى ٧/١٠).

(٧) انظر: الإيمان ٣٢٠ (الفتاوى ٧/٣٣٧)، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٧.

(٨) راجع: التحفة العراقية ٢٩٠، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٨٣.

(٩) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٨٥ (٣٣٠ ط ابن الجوزي).

(١٠) انظر: الإيمان ٣٥١ (الفتاوى ٧/٣٦٨).

ثلاث طبقات: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن، أو ظالم لنفسه، ثم مقتصد، ثم سابق بالخيرات[1].

وهذا ترقي من الأعم إلى الأخص، ثم للأخص منه[2]، فالإحسان أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإسلام.

والإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين[3].

وكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنا، ولا كل مسلم مؤمنا[4].

وفسْر هذه الجمل تحقق بحمد الله فيما مضى من بيان معنى الإسلام والإيمان، وبيان أحوال طبقات الأمة، وفيما يلي تقريب لما تقدم بسطه حول جهات الصلة بين مراتب الدين وطبقاته أهله، وذلك على النحو التالي:

أولا: الصلة بين الإحسان والإيمان، وهذه له جهتان:

الجهة الأولى: أن الإحسان أعم من جهة نفسه من الإيمان، والإيمان أخص.

وهذا العموم بالنظر إلى المعنى، فإن المحسن قد جاء بما جاء به المؤمن من الواجبات الباطنة والظاهرة، وزاد عليه بالمستحبات، فصار معنى الإحسان أعم وأوسع من معنى الإيمان، وعلى هذا كل إحسان فهو إيمان وزيادة.

---

(١) انظر: الإيمان ٢، ٦، ٣٤١- ٣٤٢، ٣٥١ (الفتاوى ٧/٧، ١٠، ٣٥٧- ٣٥٨، ٣٦٨)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٨٥/٧ (٣٢٩- ٣٣٠ ط ابن الجوزي)، وشرح الطحاوية ٤٨٧/٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢٣٠/٤.

(٣) راجع: الإيمان ٦، ٣٤٤ (الفتاوى ١٠/٧، ٣٦٠)، وشرح الطحاوية ٤٨٨/٢.

(٤) انظر: الإيمان ٢، ٣٤١- ٣٤٢ (الفتاوى ٧/٧، ٣٥٧- ٣٥٨).

الجهة الثانية: أن الإحسان أخص من جهة أصحابه من الإيمان، والإيمان أعم.

ووجه الخصوص هنا لأن أهل الإحسان أقل من أهل الإيمان، فإن الذين أتوا بالمستحبات مع الواجبات أقل من الذين اقتصروا على الواجبات، فدائرة الإحسان أخص وأضيق من دائرة الإيمان، والمحسنون أخص من المؤمنين[1].

وعلى كلا الجهتين يقال: كل محسن مؤمن، وليس كل مؤمن محسن.

وكلا من المحسنين والمؤمنين من أولياء الله تعالى، فإن أولياء هم المؤمنون المتقون، كما قال تعالى﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾[2].

ولكن ذلك ينقسم إلى عام، وهم المقتصدون، وخاص، وهم السابقون، وهم أيضا درجات[3].

ثانيا: الصلة بين الإيمان والإسلام، وهذه له ثلاث جهات:

الجهة الأولى: أن الإيمان أعم من جهة نفسه من الإسلام، والإسلام أخص.

ووجه هذا العموم راجع لمعنى الإيمان والإسلام، فالإيمان بهذا الاعتبار يتناول الواجبات الباطنة والظاهرة، وهو الإيمان المطلق، بخلاف الإسلام فمعناه الظاهر من القول والعمل.

ولهذا يقال إن الإيمان يتضمن الإسلام، وأن الإسلام يدخل في الإيمان، وبعضا منه[4]، ويقال إن الإسلام متضمن لمطلق الإيمان[5].

---

(١) انظر: الإيمان ٦ (الفتاوى ١٠/٧)، وشرح الطحاوية ٤٨٨/٢، وأضواء البيان ١٦٥/٦.

(٢) سورة يونس، الآية ٦٢- ٦٣.

(٣) راجع: التحفة العراقية ٢٩٠.

(٤) انظر: الإيمان ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥ (الفتاوى ٣٦٦/٧، ٣٦٨، ٣٧١).

(٥) انظر: بدائع الفوائد ١٣٢٦/٤.

فإن من أتى بالإيمان أي المطلق فقد أتى بالإسلام، لكن من أتى بالإسلام فلا يجب أن يكون أتى بالإيمان الكامل، لكن لابد أن يكون معه شيء من الإيمان[(١)].

الجهة الثانية: أن الإسلام أعم من جهة أهله من الإيمان، والإيمان أخص.

وهذا بناء على التفسير السابق لمعنى الإسلام والإيمان في الجهة الأولى، لكن النظر هنا من حيث أصحاب الإسلام وأهله، فهم أوسع من أصحاب الإيمان، فإن طبقة الظالمين لأنفسهم أكثر من طبقة المقتصدين، والمؤمنين أخص من المسلمين[(٢)].

وبهذا التفسير للإسلام جاء قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[(٤)]، وبه جاء حديث جبريل، وحديث سعد.

وعلى هذا التفسير يقال إن الإسلام أوسع من الإيمان، وأعم منه[(٥)].

ويدخل في هذا المعنى للإسلام صنفان:

١- المنافق المحض، وهو من أظهر الإسلام وليس معه شيء من الإيمان[(٦)]، فهو أتى بالظاهر دون الباطن، فيطلق عليه الإسلام، ويدخل في الخطاب بالإيمان في أحكامه الظاهرة، وإن كان في الباطن ينفى عنه الإسلام والإيمان[(٧)].

٢- الظالم لنفسه، وقد تقدم بسط حاله، وأنه أتى بالظاهر، وبشيء من الباطن

(١) انظر: الإيمان ٣٤٢، ٤٠٦، ٤٠٧ (الفتاوى ٣٥٨/٧، ٤٢٤- ٤٢٥، ٤٢٦)، وتقدم تقرير ذلك.

(٢) انظر: الإيمان ٦ (الفتاوى ١٠/٧)، وشرح الطحاوية ٤٨٨/٢، وأضواء البيان ١٦٥/٦.

(٣) سورة الذاريات، الآيتان ٣٥، ٣٦.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٥) انظر: الفتاوى ٦٣٥/٧- ٦٣٦، ١٧٤/٢٨- ١٧٥، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي)، والاستقامة ٣٠٢/٢- ٣٠٤، والرسالة التبوكية، ضمن مجموع الرسائل ٨٣.

(٦) انظر: الإيمان ٤٠٩ (الفتاوى ٤٢٧/٧)، ولوامع الأنوار ٤٢٧/١.

(٧) انظر الإيمان ٢٢٨ (الفتاوى ٢٤١/٧).

تحصل له به النجاة.

وفي كلا الجهتين يقال: إن كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانا، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا[1].

وقد عقد الحافظ اللالكائي (ت٤١٨هـ) رحمه الله ترجمة قال فيها: " سياق ما روي عن النبي ﷺ في أن الإسلام أعم من الإيمان، والإيمان أخص منه "[2].

وذكر فيها ما جاء عن حماد بن زيد (ت١٧٩هـ) رحمه الله أنه يفرق بين الإسلام والإيمان، ويجعل الإسلام عاما، والإيمان خاصا[3]، وذكر أيضا قول من قال إن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل[4].

وعن أبي جعفر (ت١١٤هـ) رحمه الله أنه قال: " هذا الإسلام، ودور دائرة في

---

(١) في تتابع العلماء على أن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا راجع مثلا: معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١/٥، وشرح السنة ١١/١، ومعالم التنزيل ١٥/١، والمنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٢٠٦/١، وصيانة صحيح مسلم ١٣١- ١٣٣، ونهاية المبتدئين ٤٨، والإيمان ٢، ٦، ٣٤١- ٣٤٢، ٣٤٤ (الفتاوى ٧/٧، ١٠، ٣٥٧- ٣٥٨، ٣٦٠)، والفتاوى ٦٣٥/٧- ٦٣٦، ١٧٤/٢٨- ١٧٥، والاستقامة ٣٠٢/٢- ٣٠٤، ومجموعة الفتاوى الكبرى ٢٧٢/٢، وتفسير القرآن العظيم ٢٣٠/٤، وجامع العلوم والحكم ١٠٨/١- ١٠٩، وشرح الطحاوية ٤٨٧/٢- ٤٨٨، والعقد الثمين ٤٩- ٥١، والتوضيح ١٢٤- ١٢٥.

وينبه على أن هذا قد يقول به بعض المخالفين لأهل السنة في الإيمان، كالأشاعرة، لكن من جهة أن الإيمان عندهم خصلة من خصال الإسلام، وهذا خلاف ما دلت عليه النصوص، وفي هذا الفصل كشف لحقيقة الصلة بينهما. انظر قول الأشاعرة في: التمهيد، للباقلاني ٣٩٠- ٣٩٢، وراجع نقض هذا المذهب في: الإيمان ١٤٨- ١٥١ (الفتاوى ١٥٤/٧- ١٥٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨١٢/٤.

(٣) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة ٥١٢/٢ رقم ٥٦٨، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨١٤/٤ رقم ١٤٩٩

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨١٢/٤- ٨١٥، وانظر: الإيمان، لابن منده ٣١١/١، والإيمان ٢٢٦ (الفتاوى ٢٣٩/٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١١٩/١.

وسطها دائرة أخرى، وهذا الإيمان التي في وسطها مقصور في الإسلام.

قال: فقول الرسول ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)[1] يخرج من الإيمان، ولا يخرج من الإسلام، فإذا تاب تاب الله عليه. قال: رجع إلى الإيمان"[2].

وروى الشالنجي (ت٢٣٠هـ) عن الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) رحمه الله في مرتكب الكبائر: يخرج من الإيمان، ويقع في الإسلام[3].

وقال الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله: " وقد ذهب طائفة إلى أن الإسلام عام، والإيمان خاص، فمن ارتكب الكبائر خرج من دائرة الإيمان الخاصة إلى دائرة الإسلام العامة"[4].

فالعموم في الإسلام والخصوص في الإيمان هنا من جهة أهلهما وأصحابهما، وهذا يجري مع قولهم إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، والله أعلم.

الجهة الثالثة: أن يتساوى الإسلام والإيمان في العموم والخصوص.

وهذا يكون إذا أريد به المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله، فكل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن.

وهذا متفق على معناه عند السلف والخلف، بل وبين فرق الأمة كلهم، يقولون: إن المؤمن الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مسلما، والمسلم الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مؤمنا، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين، فهو مؤمن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الحافظ عبد الله بن الإمام أحمد في السنة ٣٥٢/١ رقم ٧٥٧، وانظر تخريجه بتوسع في: أقوال التابعين ١١٣٦/٣- ١١٣٧ رقم ١٣٤٣

(٣) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١١٩/١.

(٤) فتح الباري ١١٨/١، وانظر: الاقتصاد في الاعتقاد ١٨٨.

مسلم[١].

فالمراد بالإسلام حينئذ هو المرادف للإيمان، وهو أن يكون الظاهر مطابقا للباطن، وبهذا التفسير جاء قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[٢]، وقوله ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝﴾[٣]، وقوله ﷺ في حديث وفد عبد القيس: (آمركم بالإيمان بالله)[٤]، وفسّره بخصال الإسلام.

وعلى هذا التفسير، فالإيمان التام، والدين، والإسلام سواء، وبهذا التفسير جاء قوله ﷺ: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه، ويده)[٥]، فيكون أسلم غيره، أي جعله سالما منه[٦].

وكذلك يدخل في قولهم (كل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن) إذا أريد بالإسلام كماله.

والكمال هنا لا يراد به الكمال المستحب، بل الواجب، فإن سلامة المسلمين من لسان العبد ويده واجبة، وأذى المسلم حرام باللسان واليد[٧].

* * *

(١) انظر: الإيمان ٣٤٩ (الفتاوى ٣٦٥/٧- ٣٦٦).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٩.

(٣) سورة البينة، الآية: ٥.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) انظر: أعلام الحديث ١٦٠/١- ١٦١. والفتاوى ٦٣٥/٧- ٦٣٦. ١٧٤/٢٨- ١٧٥، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٥/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي)، والاستقامة ٣٠٢/٢- ٣٠٤.

(٧) انظر: فتح الباري، لابن رجب ٣٣/١، ٣٨.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، وبعد:

ففي نهاية هذه الدراسة هذا تقييد لبعض ما انتهى إليه النظر فيها:

أولا: أن مسألة الصلة بين الإسلام والإيمان من المسائل الجليلة التي كان لعلماء السلف عناية بها، ولمحققيهم جهد ظاهر في تحرير الخلاف، وتحقيق الصواب.

ثانيا: أن حصول الخلاف في بعض مسائل الإيمان هو كما تقرر قريب المعنى؛ لأنه متفق الأصل، فأهل السنة كلهم مجمعون على ما دلت عليه النصوص من وجوب العمل، وأنه لا نجاة لأحد بدونه.

ثالثا: أن قد يقع اشتراك في مقالة معينة بين بعض أهل السنة وغيرهم من المخالفين لهم في الاعتقاد، لكن لما كانت أصولهم مختلفة كانت أحكامهم متغايرة.

رابعا: أن الواجب في حال الوقوف على مقالة لبعض أهل السنة تخالف ما دلت عليه عامة النصوص أن تفسر بما يتوافق مع عامة أقوالهم، ويتفق مع أصولهم.

خامسا: أن مقالة أهل السنة قد استقرت على أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان، فيجتمعان حال الإفراد، فهما حينئذ بمعنى الدين كله ظاهرا وباطنا، ويفترقان حال الإفراد، فالإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه، وأن ينفع به معده، والناظر فيه، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

* * *

فهرس المراجع والمصادر :

١- **إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد** ، للشيخ حمد بن عتيق ، اعتنى به سالم القحطاني ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، رمادي للنشر.

٢- **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان** ، ترتيب علاء الدين الفارسي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

٣- **الاستقامة** ، **لشيخ الإسلام ابن تيمية** ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٤- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** ، للشيخ الشنقيطي ، طبعة سنة ١٤١٣هـ ، مكتبة ابن تيمية بمصر.

٥- **اعتقاد أهل السنة** ، للإسماعيلي ، تحقيق جمال عزون ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، دار ابن حزم في الرياض.

٦- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** ، لأبي سليمان الخطابي ، تحقيق الدكتور محمد بن سعد آل سعود ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٧- **الاقتصاد في الاعتقاد** ، لعبد الغني المقدسي ، تحقيق الدكتور أحمد عطية الغامدي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة.

٨- **أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان** ، للدكتور عبد العزيز المبدل ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ، دار التوحيد في الرياض.

٩- **إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم (كتاب الإيمان)** . للقاضي عياض ، تحقيق الدكتور الحسين شواط ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، دار الوطن في الرياض.

١٠- **الإيمان** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تخريج الشيخ الألباني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ، المكتب الإسلامي في بيروت .

١١- **نسخة أخرى ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

١٢- **الإيمان** ، لأبي عبيد ، تحقيق الشيخ الألباني ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي في بيروت.

١٣- **الإيمان**. لابن منده، تحقيق الدكتور علي فقيهي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

١٤- **الإيمان الأوسط**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

١٥- نسخة أخرى بعنوان: **شرح حديث جبريل عليه السلام**، تحقيق الدكتور علي الزهراني، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي في الدمام.

١٦- **بدائع الفوائد**، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

١٧- ونسخة أخرى نشر دار الفكر في بيروت.

١٨- **البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار هجر بمصر.

١٩- **التحفة العراقية في الأعمال القلبية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور يحيي الهنيدي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد في الرياض.

٢٠- **تعظيم قدر الصلاة**، للإمام محمد المروزي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، دار الدار بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢١- ونسخة أخرى باسم (**الصلاة**) بتحقيق الدكتور مصطفى صميدة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية في بيروت.

٢٢- **تفسير القرآن العزيز**، لابن أبي زمنين، تحقيق حسين عكاشة ومحمد الكنز، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ، دار الفاروق الحديثة في مصر.

٢٣- **تفسير القرآن العظيم**، للحافظ ابن كثير، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الخير في بيروت.

٢٤- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، للباقلاني، تحقيق عماد حيدر، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت.

٢٥- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لابن عبد البر، تحقيق أسامة إبراهيم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، دار الفاروق الحديثة بمصر.

٢٦- **التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ**

محمد بن عبد الوهاب، لمجموعة من العلماء، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ، دار طيبة في الرياض.

٢٧- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، للشيخ سليمان بن عبد الله، مكتبة الرياض الحديثة في الرياض، دون بيانات أخرى.

٢٨- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، للشيخ عبد الرحمن السعدي، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

٢٩- **الجامع**، للحافظ الترمذي، تعليق عزت الدعاس، المكتبة الإسلامية في تركيا.

٣٠- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لابن جرير الطبري، تعليق محمود شاكر الحرستاني، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار إحياء التراث العربي في بيروت.

٣١- **جامع الرسائل**. لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، دار المدني في جدة.

٣٢- **جامع العلوم والحكم**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، الطبعة السابعة ١٤٢٣هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

٣٣- **جامع المسائل**، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق محمد عزير شمس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار عالم الفوائد في مكة المكرمة.

٣٤- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية في بيروت.

٣٥- **حاشية ثلاثة الأصول**، للشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الخامسة ١٤٠٧هـ.

٣٦- **حاشية كتاب التوحيد**، للشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٣٧- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، لقوام السنة الأصبهاني، تحقيق الدكتور محمد أبو رحيم، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار العاصمة في الرياض.

٣٨- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية في بيروت.

٣٩- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، لمجموعة من علماء نجد الأعلام، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الخامسة عام ١٤١٣هـ.

٤٠- **الرسالة التبوكية**، ضمن مجموع الرسائل، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عزير

شمس، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد في مكة المكرمة.

٤١- **الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقاد وأصول الديانات**، لعثمان المقرئ، تحقيق دغش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الإمام أحمد في الكويت.

٤٢- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لمحمود الألوسي، تحقيق محمد الأمد وعمر السلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي في بيروت.

٤٣- **زاد المسير في علم التفسير**، لابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي في بيروت.

٤٤- **السنة**، للخلال، تحقيق الدكتور عطية الزهراني، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، دار الراية في الرياض.

٤٥- **السنة**، للحافظ عبد الله بن الإمام أحمد، تحقيق الدكتور محمد القحطاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار ابن القيم في الدمام.

٤٦- **السنن**، للإمام أبي داود السجستاني، تعليق عزت الدعاس وعادل السيد، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨هـ، دار الحديث في بيروت.

٤٧- **السنن**، للإمام ابن ماجه، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية في الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ.

٤٨- **السنن الصغرى (المجتبى)**، للحافظ النسائي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، دار البشائر في بيروت.

٤٩- **سير أعلام النبلاء**، للحافظ الذهبي، تحقيق مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة بإشراف شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

٥٠- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للحافظ أبي القاسم اللالكائي، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار طيبة في الرياض.

٥١- - **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق د عبد الكريم عثمان، ط٢ ١٤٠٨هـ، مكتبة وهبة بمصر.

٥٢- **شرح حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق دغش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم في بيروت.

٥٣- **شرح السنة**، للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي في بيروت.

٥٤- **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

٥٥- **الشريعة**، للآجري، تحقيق الدكتور عبد الله الدميجي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار الوطن في الرياض.

٥٦- **صحيح مسلم بشرح النووي**، للحافظ النووي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مؤسسة قرطبة.

٥٧- **الصلاة**، للحافظ المروزي، تحقيق الدكتور مصطفى صميدة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية في بيروت. (راجع: تعظيم قدر الصلاة).

٥٨- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعة سنة ١٤٠٤هـ، دار الغرب الإسلامي في بيروت.

٥٩- **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، للإمام ابن قيم الجوزية، علق عليه عمر أبو عمر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار ابن القيم في الدمام.

٦٠- **العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين**، للشيخ حسن ابن غنام، تحقيق محمد الهبدان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار القاسم للنشر في الرياض.

٦١- **علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ**، للحافظ علي بن المديني، تحقيق مازن السرساوي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار ابن الجوزي في الدمام.

٦٢- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لمحمود العيني، طبعة سنة ١٤٢٢هـ، دار الفكر في بيروت.

٦٣- **فتاوى ومسائل الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، ضمن القسم الثالث من مؤلفات الشيخ الإمام، للإمام محمد بن عبد الوهاب، جمع الشيخين صالح الأطرم ومحمد الدويش، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٤- **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن رجب، تحقيق طارق بن عوض الله، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، دار ابن الجوزي في الدمام.

٦٥- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ، دار الريان ومكتبة ابن تيمية في مصر.

٦٦- **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد**، للشيخ عبد الرحمن بن حسن ، تحقيق الدكتور الوليد الفريان، نشر وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

٦٧- **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ضمن مجموع الفتاوى.

٦٨- **قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين**، للشيخ عبد الرحمن بن حسن ، تعليق إسماعيل الأنصاري ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.

٦٩- **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، لأبي طالب المكي ، راجعه سعيد مكارم ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م ، دار صادر في بيروت.

٧٠- - **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية**، للشيخ محمد السفاريني ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، المكتب الإسلامي في بيروت.

٧١- **متشابه القرآن**، للقاضي عبد الجبار الهمذاني ، تحقيق د عدنان زرزور ، مكتبة دار التراث بمصر.

٧٢- **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**، لمجموعة من علماء نجد الأعلام ، النشرة الثالثة ١٤١٢هـ ، دار العاصمة في الرياض.

٧٣- **مجموعة الفتاوى الكبرى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، طبعة سنة ١٤٠٨هـ ، دار المنار في مصر .

٧٤- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب الشيخين عبد الرحمن بن قاسم وابنه الشيخ محمد ، نشر وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية ، سنة ١٤١٦هـ.

٧٥- **المحلى**، لابن حزم ، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري ، دار الكتب العلمية في بيروت ، توزيع دار الباز في مكة المكرمة.

٧٦- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، للإمام ابن قيم الجوزية ، دار الحديث في مصر.

٧٧- **مسائل الإيمان**، لأبي يعلى الحنبلي ، تحقيق الدكتور سعود الخلف ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ،

دار العاصمة في الرياض.

٧٨- **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة**، جمع وتحقيق ودراسة عبد الإله الأحمدي، دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٧٩- **المسند**، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.

٨٠- **معارج القبول**، للشيخ حافظ حكمي، دار الكتب العليمة في بيروت.

٨١- **معالم التنزيل**، للبغوي، تحقيق محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار طيبة في الرياض.

٨٢- **معالم السنن**، للخطابي، بهامش سنن أبي داود (انظر سنن أبي داود).

٨٣- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (انظر: صحيح مسلم بشرح النووي).

٨٤- **النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية،** تحقيق الدكتور عبد العزيز الطويان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار أضواء السلف في الرياض.

٨٥- **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، لابن حمدان الحنبلي، تحقيق الدكتور ناصر السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد في الرياض.

٨٦- **الواضح في تفسير القرآن الكريم**، لابن وهب الدينوري، تحقيق أحمد فريد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية في بيروت.

* * *